◄ (كاك بنك) يدشن نظام المدفوعات الحكومية الالكترونية

◄ وزارة التخطيط تُشخص الاقتصاد اليمني حالياً

◄ إندماج البنوك يساهم في تشكيل قطاع مصرفي قوي

كورونا يغير خارطة الاقتصاد العالمي

المصارف

Al Masarif

YBA

جمعية البنوك اليمنية

Yemen Banks Association

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية - العدد (١٠) يونيو ٢٠٢٠

A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects - Issue (10) June 2020

بدأها اليمن مبكراً..

وسائل الدفع الالكترونية.. وقتها الآن

natco Information Technology

بنك اليمن الدولي INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

YKB

ITAS إيتاس الدولية INTERNATIONAL

جمعيـــة البنـــوك اليمنيـــة

دع عنك عناء البحث عن بيئة مواتية لتدريب كوادرك

نحن نـدرب مواردك البشرية

قاعـة تدريـب:

تتكون من صالة مكيفة الهواء وتستوعب نحو ٤٠ شخصا ولعدد ٧٠ شخصا عند إزالة الطاولات، ومجهزة بكافة الوسائل التي يحتاجها المحاضرون وصالة للكوفي بريك وصالة للاستقبال مع المرافق الأخرى.

- إقامة دورات تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والإدارية، أو أية دورات أخرى متخصصة تطلبها الجهات المهتمة.
- تأجير القاعة لمن يرغب من المصارف والمؤسسات الأخرى لإقامة الدورات الخاصة بها.

للإستفسار يرجى الاتصال بإدارة جمعية البنوك اليمنية

هاتف: ٥٧٠٠٨٨/٩-١٠ - فاكس ٢٤٢٣٠٥-٠١

www.yemen-yba.com

يصدر هذا العدد من (مجلة المصارف) بعد توقف استمر عدة سنوات في ظل معطيات سياسية واجتماعية وأمنية واقتصادية وصحية بالغة الصعوبة، وكان لها أثرها السلبي على مختلف نواحي الحياة، وفي هذا الخضم من الأزمات المتداخلة طغت خلال هذه الفترة أخبار فيروس كورونا على ما عداها وأصبحت الشغل الشاغل للساسة ومنظمات المجتمع المدني وعموم المواطنين في مختلف أرجاء العالم، نظراً لما أثار هذا الفيروس من هلع، وما هو متوقع أن يخلفه من آثار كارثية وخسائر مادية وبشرية.

المصارف واستشعار المسؤولية لمواجهة وباء كورونا

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك اليمنية

وربما كان المطلوب التأني في إصدار المجلة إلى أن تنتهي أزمة كورونا وتزول المخاوف من انتشاره، إلا أن هيئة التحرير رأت وأيدتها في تلك الرؤية إدارة الجمعية أن البلاد بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى رص الصفوف وتنسيق الجهود وتكاتف كل فئات المجتمع لحشد الموارد والإمكانيات المادية والبشرية والإعلامية اللازمة للتصدي لهذا المرض، ونشر الوعي بمخاطره وانعكاساته، والتعريف بوسائل الوقاية المناسبة لتجنب الإصابة به والحد من انتشاره.

هنالك دور يتوجب على مجتمع المصارف الاضطلاع به، شأنه في ذلك شأن كل فئات المجتمع الأخرى، في مواجهة الآثار المتوقعة لهذه الجائحة، الأمر الذي جعل البنوك الأعضاء في جمعية البنوك اليمنية تتوصل إلى رؤية موحدة لمتطلبات التصدي للوباء وبلورت خطة موحدة للطوارئ التزمت البنوك بتنفيذها بالتزامن مع مراحل الانتشار المتوقعة للوباء، وتهدف خطة الطوارئ الموحدة إلى توفير عوامل الحماية الصحية للعاملين والمتعاملين مع البنوك، وضمان استمرارية البنوك في تقديم الخدمات الأساسية اللازمة لضمان استمرار الدوران لعجلة النشاط الاقتصادي في البلاد.

لقد أوفت البنوك بمساهماتها في الموازنة التقديرية التي أعدتها اللجنة العليا لمكافحة الأوبئة، وتتضمن الموارد المالية المطلوبة لمكافحة هذه الجائحة في الوقت الحاضر، وتقف جاهزة للمساهمة في توفير كل ما قد تتطلبه جهود المكافحة الرامية إلى حماية مواطنينا واقتصادنا الوطني من الآثار الكارثية المتوقعة لهذا الوباء، على ضوء التطورات المستقبلية له.

ونأمل أن تسهم هذه المطبوعة (مجلة المصارف) بدور ملموس في نشر الوعي في أوساط العاملين في المؤسسات، المصرفية والمالية، ومؤسسات الأعمال التجارية في البلاد، بمخاطر هذا الوباء وانعكاساتها السلبية مع إعطاء الاهتمام الكافي للانعكاسات المتوقعة من هذا الوباء على قطاعات النشاط الاقتصادي في البلاد.

إن التكافل بين فئات المجتمع والتضامن والتنسيق الفعال بين الجهات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص في حشد الموارد اللازمة لتنفيذ خطط الطوارئ وتطبيق الإجراءات الاحترازية التي تم اعتمادها، والتي ويتوجب على الجميع الالتزام بها، هي عوامل النجاح الأساسية لجهود المكافحة وللتدابير الاحترازية التي تم اعتمادها من قبل الجهات الرسمية المعنية للوقاية من هذا الوباء الخبيث والحد من انتشاره، وتخفيف الآثار الناتجة عنه.

ندعوا جميع القيادات الإدارية في القطاع المالي والمصرفي والتجاري، وكل من لديهم القدرة والمعرفة من العاملين في هذه القطاعات للإسهام بنشر الوعي من خلال (مجلة المصارف) بخطورة هذا الوباء وانعكاساته الضارة على جوانب النشاط الاقتصادي في البلاد بشكل عام.

نتوسل إلى الله القوي القادر أن يجنب بلدنا وشعبنا الصابر كل ويلات هذه الجائحة، ويجنب مؤسساتنا الاقتصادية والعاملين فيها كل المضاعفات الناتجة عنها.

تقف البنوك جاهزة للمساهمة في توفير كل ما قد تتطلبه جهود المكافحة الرامية إلى حماية مواطنينا واقتصادنا الوطني من الآثار الكارثية المتوقعة لوباء كورونا

المصارف
Al Masarif

جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العـدد (10) يونيو 2020

المشـرف العـام
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

رئيـس التحريـر
أحمد عبده فارع

مديـر التحريـر
فؤاد أحمد القاضي

مستشـار هيـئة التحريـر
نجيب العدوفي

عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة

العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري

الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩-٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com

الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

الاشتراكات السنوية

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

كورونا يُجبر العالم على التعامل بوسائل الدفع الالكترونية
33
بقلم الأستاذ / حسين فضل هرهرة

جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية تسهم في تحقيق المزايا التنافسية
18
محمد ناظم الدبعي

١٠٠ مليون ريال لدعم مراكز الحجر الصحي

13

خطة طوارئ لاستمرار عمل البنوك في زمن كورونا

06

البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات بسبب كورونا
38

التداعيات الاقتصادية لكورونا على الدول العربية
20

التضخم المنخفض يثير قلق البنوك المركزية الرئيسية
30

إنتعـــاش بنـــوك الظـــل

40

إيتاس ITAS

الدولية للتجارة والمقاولات والخدمات "المحدودة"

INTERNATIONAL FOR TRADE CONST. & SERVICES "LIMITED"

HITACHI Inspire the Next

SeeTech آلات عد وفحص وفرز النقود

CMICO آلات عد النقود

DIDO graf طابعات وتجهيز دفاتر الشيكات

suprema أجهزة قراءة البصمة

evolis طابعات البطائق البلاستيكية

خبراء الحلول البنكية والأمنية

آلة عد النقود الأولى في اليمن
الات فحص العملة اليمنية و الأجنبية
الات فرز العملات القديمة و الجديدة و بدون قيمة
ألات العد بنظام الشفط
مع ميزة تحديد السرعة لعد التالف
وشاشة للعميل و فحص المزور

IH-110

ST-150F

الأفضل على الاطلاق
لعد النقود اليمنية

ST-150NF

ST-350

I HUNTER I SNIPER FC-2

الوكيل الوحيد في الجمهورية اليمنية
لآلات العد و الفرز

HITACHI Inspire the Next
SeeTech آلات عد وفحص وفرز النقود

صنعاء - شارع الأمم المتحدة
أمام الحسيني للسيارات
01 / 212435 01 / 206412 - 212431
itas@itasye.com
www.itasye.com

فرع - عدن شارع الملكة أروى جوار
سويد وأولاده للصرافة
02 / 266177 02 / 266176
sales@itasye.com
www.itasye.com

مبـــارك الثقـة

هاشم إسماعيل

أصدر رئيس المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط ١٨ أبريل ٢٠٢٠م القرار الجمهوري رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠ قضى بتعيين الدكتور رشيد عبود شريان أبو لحوم نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزيراً للمالية.

كما صدر قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢٠ بتعيين الأستاذ هاشم اسماعيل علي أحمد محافظا للبنك المركزي اليمني.

وبهذه المناسبة تتقدم جمعية البنوك اليمنية بصادق التهاني والتبريكات للأستاذين القديرين على نيلهم ثقة القيادة السياسية بتعيينهم في الموقع

رشيد أبو لحوم

القيادي الأول لهذه المرافق الاقتصادية الهامة، وتؤكد الجمعية ثقتها بأن وجود الأستاذين القديرين في موقع القيادة لهاتين المؤسستين لا بد أن ينعكس بأثر إيجابي على مسيرة التطوير والتحديث في القطاع المالي والمصرفي ويدفع بمستوى التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع المصرفي والمالي وبين الجهات الحكومية المعنية بالتنظيم والإشراف على نشاطها إلى مستويات أكثر تقدما وفاعلية، تساعد على تحسين اداء القطاع وتعزز مكاسبه، وتعود بمردود إيجابي على كل مؤسسات النشاط الاقتصادي، في إطار المصالح العليا للبلاد.

خطة طوارئ لاستمرار عمل البنوك في زمن كورونا

قدمت جمعية البنوك اليمنية خطة متكاملة للبنوك اليمنية لمواجهة أزمة كورونا من حيث التدابير الاحترازية والوقائية اللازمة للحفاظ على سلامة العاملين في البنوك بالإضافة إلى وضع خطة لاستمرار العمل عن بعد وتوفير احتياجات العملاء في ضوء سيناريوهات تطور الوباء في اليمن، وقد تضمنت الخطة العديد من الاجراءات منها التدابير الوقائية وخطة استمرارية العمل عن بعد وتضمنت الخطة المتطلبات التكنولوجية للعمل عن بعد وضمان استمرارية العمل بالإضافة إلى توفير احتياجات العملاء والتركيز على الاولويات الضرورية للبلد ووضعت الجمعية العديد من السيناريوهات والمتمثلة في ظهور الفيروس وظهور بعض الحالات المصابة أو في حالة توسع الوباء وتزايد حالات الاصابة بالفيروس أو لا قدر الله خروج الوباء عن السيطرة واعلان حالات الطوارئ، وفي السيناريوهات تم وضع بعض التصورات من حيث تحديد فرق عمليات الطوارئ في البنوك والتنسيق لطلبات كبار العملاء عبر إدارة تمويل الشركات والعمل على نقل الاموال وتغذية الصرافات الالية والابقاء على الخدمات الالكترونية من حيث السحب والايداع النقدي والحوالات السريعة عبر الفرع المفتوح في كل مدينة وفي حالة اصابة أي شخص من فريق الطوارئ لا سمح الله يتم اخراج الفريق كاملاً من الخدمة وتحويلهم إلى العناية الطبية وادخال فريق عمل طوارئ بديل.

وتضمنت الاجراءات تجهيز البنى التحتية لتقنية المعلومات بما يؤدى إلى جاهزية بيئة مواقع استمرارية العمل عن بعد والعمل على ربط جميع العاملين بالبريد الاليكتروني عن طريق أجهزة الموبايل وغيرها من المتطلبات المرتبطة باستمرارية

العمل الكترونيا عن بعد.. كما تضمنت الاجراءات العمل على توفير احتياجات العملاء والتركيز على الاولويات الاساسية والضرورية للبلد..

وطالبت الجمعية في توصياتها البنك المركزي والحكومة تقديم المحفزات لدعم خطة البنوك لمواجهة ازمة كورونا والمتمثلة بقيام البنك المركزي والحكومة باستخدام ادوات السياسة النقدية والمالية المناسبة و توجيه الجهات ذات العلاقة بتوخي المرونة عند المطالبة على المستحقات كالضرائب وغيرها بحيث يتم الدفع بنقود اليكترونية كما اوصت الجمعية الحكومة بإعفاء المستلزمات والمعدات الطبية من الرسوم الجمركية لمدة ثلاثة اشهر كما طالبت الجمعية وزارة الاتصالات بإيلاء البنوك اهتماما خاصا من خلال تقديم الدعم الفني والخدمات والتكنولوجية اللازمة وتذليل المعوقات وبما يسهل عمل البنوك في تنفيذ استمرارية عملها وعلى وجه الخصوص العمل عن بعد بسهولة ويسر وتضمنت التوصيات تفعيل الصيرفة الالكترونية بكافة منتجاتها من خلال الاسراع في تدشين شركات الوساطة المالية وتفعيل دور شركات الخدمات المالية وتذليل الصعوبات والمعوقات، ودعت الجمعية الجهات المعنية بالتواصل مع المنظمات والجهات المانحة والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقديم الدعم الفني للقطاع المالي وا لمصرفي اليمني.أسوة بما يقدمه لمثل هذه القطاعات في الدول الأخرى الأعضاء في الصندوق

هذا وقد أشاد البنك المركزي اليمني بسرعة تجاوب البنوك والمتمثل في وضع الخطط الداخلية اللازمة للوقاية والحد من انتشار الوباء.

natco
Information Tecknology

One place for the most innovative , reliable and efficient brands globally

AVAYA NEC CISCO FORTINET Juniper Kidde Fire Systems
Microsoft ORACLE Red Hat vmware veeam hp UX TPS
NCR esri Hewlett Packard Enterprise acer SHARP hp
Symantec KASPERSKY MOTOROLA sewoo SafeNet

Head office ,Sana'a
Tel # ٣/٠٠٩٦٧١٢١٨١٢٢
Email : tareq.alasbahi@natco.com.ye

Aden Branch
Tel # ٠٠٩٦٧٢٢٤٣٤٠٨
Email : mohammed.senan@natco.com.ye

Taiz Branch
Tel # ٠٠٩٦٧٧٧٢٢٠٠٩٧٧
Email : Ehab.alareqi@natco.com.ye

Mokala Branch
Tel # ٠٠٩٦٧٥٣١٤٩٧٦
Email : omer.babader@natco.com.ye

Hodeida Branch
Tel # ٠٠٩٦٧٣٢٠٥٨٥٧
Email : arif.abdullah@natco.com.ye

YBA جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

عيد مبارك

تقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال والطاعات

كل عام وانتم بخير

جمعية البنوك اليمنية تشارك في اللقاء التحضيري الأول لإشهار مبادرة ربط الأعمال CBI

شاركت جمعية البنوك اليمنية في اللقاء التحضيري الأول لإشهار مبادرة ربط الأعمال CBI، المنعقد في شهر أكتوبر المنصرم.

وقد تم العمل على الشبكة منذ بداية العام ٢٠١٩م بدعم ومساندة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ومنظمة الاوتشا والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية وشبكة اليمن للتمويل الأصغر ونادي الأعمال اليمني.

وفي اللقاء تم تشكيل لجان لاختيار أعضاء وممثلي القطاعات لمبادرة ربط الأعمال، حيث تم اختيار أربعة أشخاص من كل قطاع لتسفر في الأخير عن تشكيل مجلس القطاع الخاص- صنعاء، وتم انتخاب الأستاذ حسن محمد الكبوس، رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، رئيسا للمجلس، والأستاذ أمين أحمد قاسم وأنور جار الله نائبين للرئيس، فيما انتخب المهندس سمير الحضرمي مقررا للمجلس.

لقاء تشاوري مكرس لاستقرار السوق المصرفية

شاركت جمعية البنوك اليمنية في اللقاء التشاوري لاستقرار السوق المصرفية، المنعقد في شهر اكتوبر المنصرم، في مجلس الشورى وذلك بمشاركة اللجنة الاقتصادية والبنك المركزي.

وقدمت الجمعية في اللقاء مصفوفة بالصعوبات والتحديات، التي تعيق عمل قطاع المصارف، مثل أزمة السيولة النقدية، وآلية تغطية الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع الأساسية، وغيرها من الصعوبات والتحديات، التي تمثل حجر عثرة أمام مواصلة مهام القطاع المصرفي كما ينبغي.

وفي ختام اللقاء التشاوري تم تشكيل لجنة تتألف من أعضاء من اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس والبنك المركزي والغرفة التجارية الصناعية وجمعية البنوك وجمعية الصرافين لدراسة أوراق العمل المقدمة بالإضافة إلى ما تم طرحه من قبل بعض الحاضرين بهدف وضع تصورات لمعالجة تلك القضايا.

محافظ البنك المركزي يلتقي برؤساء مجالس الإدارات ومدراء عموم البنوك العاملة في اليمن

التقى محافظ البنك المركزي اليمني الأستاذ هاشم إسماعيل علي بصنعاء، برؤساء مجالس الإدارات ومدراء عموم البنوك العاملة في اليمن، وبحضور الأستاذ محمود قائد ناجي، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية، وأعضاء مجلس إدارة الجمعية.

وفي اللقاء هنأ المحافظ الحاضرين بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، متمنيا لهم التوفيق والنجاح في أعمالهم.

وخلال اللقاء تمت مناقشة المواضيع المدرجة في جدول أعمال الاجتماع، وأقر المجتمعون عددا من القرارات، التي تخدم العمل المصرفي اليمني، وسبل تعزيزها.

حضر الاجتماع الأستاذ عبدالملك الشراعي، وكيل البنك المركزي لقطاع الرقابة على البنوك، والأستاذ علي محمد الشماحي، وكيل البنك المركزي للعمليات المصرفية المحلية.

مناقشة الجوانب المالية والفنية والقانونية بين البنوك وصندوق تنمية المهارات

ناقش مختصون في البنوك العاملة في اليمن، في ادارات التأهيل والتدريب، ومختصون في صندوق تنمية المهارات، في شهر مارس المنصرم، القضايا المعلقة بين الجانبين فيما يتعلق في الأمور القانونية والمالية والفنية، وأفضى اللقاء الى تشكيل لجنتين مشتركتين من الجانبين، لجنة قانونية ومالية ولجنة فنية، للتوصل الى رؤية مشتركة لحل تلك القضايا العالقة في هذه الجوانب، وقد تم اختيار أعضاء اللجان من الجانبين؛ لحلحلة تلك القضايا المعلقة.

جمعية البنوك اليمنية تناقش مع هيئة الزكاة سبل التعاون بينهما في اللقاء التشاوري الثاني

عقدت جمعية البنوك اليمنية اللقاء التشاوري الثاني مع الهيئة العامة للزكاة، المنعقد في شهر ديسمبر المنصرم، تحت شعار: (تعزيزا للشراكة الفاعلة)، الذي تم تنظيمه في إطار تعزيز العلاقة ورؤية الهيئة في بناء الثقة مع المزكين.

وأشار رئيس الجمعية إلى أن انعقاد اللقاء الثاني يأتي في إطار مناقشة سبل التعاون بين الجمعية والهيئة، والبحث عن حلول مناسبة لأية مواضيع معلقة مع الهيئة، واصفا إياها بأنها مواضيع هامشية، لا تتعلق بوجوبية الزكاة؛ فالكل ملتزم بها؛ كونها ركنا من أركان الإسلام، وإنما الخلاف حول دليل الاحتساب الذي يتعلق بكيفية الأداء للخروج برؤى متوافقة بما يخدم الطرفين ويخدم المصلحة العليا للبلاد بشكل عام.

من جانبه أكد رئيس الهيئة العامة للزكاة الشيخ شمسان أبو نشطان، أن الهيئة تسعى لتنفيذ العديد من المشاريع خلال العام المقبل، ويأتي التمكين الاقتصادي للأسر في سلم أولويات تلك المشاريع؛ ضمن خطة ورؤية للمصارف الثمانية، ومن تلك المشاريع استهداف قرابة ٤٠ ألف أسرة ضمن مشاريع التمكين الاقتصادي، في عموم محافظات الجمهورية؛ وذلك لإيجاد مشاريع مدرة للدخل للأسر؛ بما يمكنها اقتصاديا وتحولها من أسر تعتمد على المساعدات إلى أسر منتجة تكفي نفسها وتساهم في التنمية. مشددا على أهمية الشراكة الفاعلة بين الهيئة وبين المزكين، سواء كانوا مواطنين أو تجارا، أو بنوكا، شراكة قائمة على الصدق والشفافية والوضوح والتكامل؛ لإقامة الركن الثالث من أركان الإسلام وهو الزكاة، منوها بأنه لو تم إخراج الزكاة كاملة، وصرفها في مصارفها لما وجد فقير، ولما وجد معسر، وأن الهيئة تعمل على مد يد المساعدة لكل الفقراء والمعوزين والمعسرين وتوفير الأدوية لكل المرضى، في عموم المحافظات والمدن اليمنية.

مبينا حرص هيئة الزكاة على بناء شراكة صادقة مع جمعية البنوك اليمنية تستند على الشفافية والوضوح والتعاون من أجل التحصيل الأمثل للزكاة؛ بما يحقق التكافل والتراحم في المجتمع، لإخراج الفقير من دائرة الفقر، وليس الاكتفاء بإعطائه مبالغ مالية أو سللا غذائية، وإنما عبر مشاريع التمكين الاقتصادي.

وثمن رئيس الهيئة العامة للزكاة جهود قيادة جمعية البنوك اليمنية والقائمين على البنوك لتعاونهم مع الهيئة ومواقفهم في الصمود مع أبناء الشعب اليمني في ظل الظروف الراهنة، رغم التحديات والمؤامرة على البنوك.

مؤكدا أن قانون إنشاء الهيئة، بموجب القرار رقم (٥٣) لعام ٢٠١٨م، رتب ونظم عمل الهيئة، إيرادا وصرفا، وأن الهيئة تتعامل بمسئولية، حيث تكشف بكل شفافية ووضوح عن إيراداتها وأين تم صرفها، ولا توجد اية ضبابية في هذا الجانب؛ وذلك لبناء جسور الثقة بين الهيئة والمزكي؛ حتى يعرف أين صرفت الزكاة التي دفعها، ويتاكد أنها صرفت في مصارفها الشرعية.

وأقر اللقاء تشكيل لجنة مشتركة من هيئة الزكاة وجمعية البنوك لوضع الحلول المناسبة لبعض العراقيل والإشكاليات بشأن الزكاة والاتفاق على أسس ومعايير وفق الشريعة الإسلامية.

حضر اللقاء من جانب الهيئة وكيل الهيئة المساعد لقطاع الموارد، الدكتور علي الأهنومي، ووكيل الهيئة المساعد لقطاع المصارف ، رضوان حميد الدين، ومدير عام التقرير والمحاسبة، حافظ الزكري، ومن جانب الجمعية أعضاء مجلس إدارة الجمعية وعدد من رؤساء البنوك.

الجمعية العمومية لكاك بنك تصادق على القوائم المالية الموحدة للبنك للعام ٢٠١٨..

وزير الزراعة: كاك بنك ركيزة أساسية للقطاع المصرفي بما يمتلكه من كادر بشري مؤهل وشبكة فروع متميزة

صادقت الجمعية العمومية لبنك التسليف التعاوني الزراعي - كاك بنك- على القوائم المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وعلى تقرير مراقب الحسابات (ديلويت آند توش)، وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الفرع الاسلامي وكذا على تقرير الأداء المالي المقدم من الادارة التنفيذية عن أداء البنك للعام ٢٠١٨. وفي الاجتماع الذي عقد بمقر الإدارة العامة للبنك بالعاصمة صنعاء برئاسة وزير الزراعة والري عبدالملك قاسم الثور، وافقت الجمعية العمومية على إبراء ذمة مجلس الادارة ومراقب الحسابات فيما يتعلق بأعمالهم عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

وفي كلمته بالاجتماع أشاد وزير الزراعة والري عبدالملك الثور بجهود رئيس واعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية للبنك وكافة العاملين في الادارة العامة والفروع الذين أثبتوا من خلال النتائج الملموسة أن كاك بنك ركيزة اساسية للقطاع المصرفي بما يمتلكه من كادر بشري مؤهل وشبكة فروع متميزة تعمل بمهنية عالية في كافة محافظات الوطن، وأوضح الوزير أن البنك ومن خلال المؤشرات المالية التي تم استعراضها يسير بخطى حثيثة ومدروسة لصدارة القطاع المصرفي بصفته البنك الرائد رغم كل الظروف التي تمر بها البلاد والتي لا تخفى على أحد. مؤكدا أن المكانة الحالية للبنك في مقدمة المؤسسات المصرفية على المستوى الوطني لم تتحقق بسهولة بل كانت نتاج جهود حثيثة وخطط استراتيجية عززت قدرة البنك التنافسية بل وجعلته في الصدارة تطبيقا لرؤيته ورسالته وقيمه الجوهرية حتى أصبح المؤسسة المالية الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية وباستخدام افضل الانظمة بمهنية عالية.

من جانبه استعرض رئيس مجلس الإدارة محمد صالح اللاعي تقرير النشاط المصرفي والأداء المالي ونتائجه خلال العام ٢٠١٨، موضحا أبرز المؤشرات ومستويات النمو خصوصا في نسبة الموجودات وأموال المودعين، وما تحقق من انجاز هام في تخفيض مركز العملة من خلال التدابير والإجراءات المتمثلة في عمل خطة مدروسة تم تنفيذها بشكل تدريجي بما لا يؤثر على سوق الصرافة واداء البنك المصرفي والوفاء بالتزاماته تجاه الغير، إضافة إلى ضمان استمرار كافة الانشطة التدريبية وتنمية الكادر البشري والتوسع في مشاريع البنك التقنية والتي كان من أبرزها توسعة وتأهيل مركز البيانات وتعزيز حضور البنك في جانب الصيرفة الالكترونية وكذا التميز في المشاريع التي ينفذها كاك الاسلامي وكافة قطاعات البنك.

بنك اليمن والكويت يفتتح فرعه الجديد في محافظة عمران

المصارف- متابعات:

رغم الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد حرص بنك اليمن والكويت على توصيل خدماته لكافة عملائه في عموم محافظات الجمهورية.

وفي هذا الصدد افتتح البنك فرعه الجديد في محافظة عمران، فبراير المنصرم، في إطار تفعيل النشاط المصرفي والتجاري بالمحافظة.

وفي الافتتاح، الذي حضره مدير مصنع اسمنت عمران يحيى أبو حلفة، أشار محافظ محافظة عمران الدكتور فيصل جعمان إلى أن افتتاح فرع بنك اليمن والكويت في ظل الظروف الراهنة يسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية واستمرار عجلة التنمية بالمحافظة، لافتا إلى ضرورة أن يضطلع فرع البنك بدوره وتقديم التسهيلات للشركات ودعم المشاريع الصغيرة.

من جانبه أكد مدير فرع البنك أكرم القوسي الحرص على التوسع في دعم الأنشطة الاقتصادية رغم الظروف التي تمر بها اليمن.

واشار القوسي الى أن افتتاح فرع للبنك بعمران يهدف إلى تسهيل تقديم خدمات الإيداع والتوفير ومنح القروض لعملاء البنك والمتعاملين معه.

حضر الافتتاح رجال مال وأعمال وعدد من مدراء عموم المكاتب التنفيذية بالمحافظة .

مليار دولار أميركي أرباح بنك قطر (QNB) خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٠

أعلنت مجموعة QNB، أحد أكبر المؤسسات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا عن نتائجها المالية للثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس٢٠٢٠ .

واكد تقرير صادر عن المجموعة ان صافي ارباح البنك وصلت الى ٣،٦ مليار ريال قطري (١،٠مليار دولار أمريكي) للثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠، واوضح التقرير ان الارباح المحققة كانت متماشية مع أرباح العام الماضي. ونوه التقرير الى ارتفاع إجمالي الموجودات بنسبة ٩٪ منذ ٣١ مارس ٢٠١٩ ليصل إلى ٩٦٤ مليار ريال قطري (٢٦٥مليار دولار أمريكي).

وقد كان المصدر الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات هو القروض والسلف التي نمت بنسبة ١٣ ٪ لتصل إلى ٧٠٨ مليار ريال قطري (١٩٤مليار دولار أمريكي).

وقد تم تمويل هذا النمو بشكل أساسي من خلال ودائع العملاء التي ارتفعت بنسبة ١١٪ لتصل إلى ٧٠٦ مليار ريال قطري (١٩٤ مليار دولار أمريكي). وقد أدت سياسة المجموعة القوية في إدارة الموجودات والمطلوبات إلى المحافظة على نسبة متميزة للقروض إلى الودائع عند مستوى ١٠٠٪ في ٣١ مارس ٢٠٢٠

بفضل الجهود القوية لإدارة المخاطر في مجموعة QNB، لم تتأثر نتائج الربع الأول بشكل جوهري بالظهور المفاجئ لوباء covid-19. وقد اتخذت مجموعة QNB جميع الإجراءات اللازمة لحماية موظفيها وعملائها ومساهميها. بالإضافة إلى ذلك، اختارت المجموعة بناء المزيد من مخصصات خسائر القروض خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ كإجراء وقائي.

وقد أدت جهود المجموعة التي تهدف لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية إلى توفير التكاليف وزيادة الإيرادات. وقد ساعد ذلك على تحسين نسبة الكفاءة (نسبة التكلفة إلى الدخل) إلى ٢٥،٦٪، مقارنة مع ٢٥،٩٪ للعام السابق والتي تعتبر واحدة من أفضل النسب بين المؤسسات المالية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

حافظ البنك على معدل القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي محفظة القروض عند مستوى ١،٩٪ كما في ٣١ مارس ٢٠٢٠، وهو من بين أدنى المعدلات على نطاق البنوك الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، الأمر الذي يعكس الجودة العالية لمحفظة القروض وفعالية سياسة إدارة المخاطر الائتمانية.

كما قامت مجموعة QNB بزيادة مخصصاتها لخسائر القروض بمبلغ ٢٧٢ مليون ريال قطري (٧٥ مليون دولار أمريكي)، وذلك كإجراء وقائي في ضوء الاضطرابات الأخيرة بسبب وباء covid-19 وما يرتبط بها من مشاكل تتعلق بالانغلاق والتباطؤ في الأسواق الرئيسية حيث تتواجد المجموعة.

ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة ٤٪ ليصل إلى ٨٩ مليار ريال قطري (٢٤مليار دولار أمريكي) كما في ٣١ مارس ٢٠٢٠. كما بلغ العائد على السهم ٠،٣٦ ريال (٠،١٠دولار أمريكي) متماشيا مع العام الماضي.

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة١٨،٤ ٪ كما في ٣١ مارس ٢٠٢٠، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل.

تخدم المجموعة ٢٥ مليون عميل بدعم من ٢٩،٠٠٠ موظف عبر ١،١٠٠ موقع و٤،٣٠٠ جهاز صراف آلي.

بنك الأمل للتمويل الأصغر يفوز بجائزة المبتكرين لعام ٢٠٢٠ من مجلة جلوبال فيننس

أعلنت مجلة جلوبال فيننس العالمية عن اختيار بنك الأمل للتمويل الأصغر ضمن أربعة بنوك فائزة بجائزتها السنوية الثامنة (المبتكرون -The Innova tors 2020) عن فئة التمويل الإسلامي ، وتهدف هذه الجائزة السنوية إلى تشجيع الابتكار المالي في العالم من خلال اختيار المؤسسات المالية التكنولوجية الأكثر ابتكارا في عدة قطاعات وهي إدارة النقد ، وتمويل الشركات ، والتمويل الإسلامي ، والمدفوعات ، وتمويل التجارة .

وقد فاز بنك الأمل للتمويل الأصغر عن فئة التمويل الاسلامي إلى جانب أربعة بنوك إسلامية هي بنك ابوظبي الإسلامي وبنك الخليج الدولي وبنك قطر الاسلامي، وهي من البنوك الإسلامية الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية على نطاق عربي واقليمي.

وتم اختيار المؤسسات المالية والتكنولوجية الفائزة من قبل فريق تحرير المجلة، بالاستعانة بفريق كبير من الخبراء والمحللين والرؤساء التنفيذيين لشركات متخصصة حول العالم في مجالات الجائزة ، خاضوا خلال فترة التقييم مشاورات مستفيضة لاختيار المبتكرين الفائزين، آخذين بعين الاعتبار المعايير الكمية للبنوك مثل: النمو في الأصول والربحية، والامتداد الجغرافي، والعلاقات الاستراتيجية، والمنتجات المبتكرة الجديدة، بالإضافة إلى سمعة البنوك والمؤسسة المالية، ورضى وآراء العملاء عليها، إضافة إلى دور المنتجات المرشحة في تسخير التكنولوجيا الرقمية؛ لإعادة تقديم الخدمات المالية بطريقة مبتكرة قابلة للتطبيق، ومدى أثرها في تحقيق الشمول المالي، خاصة للفئات المحرومة من الخدمات المالية .

وتأسست مجلة (جلوبال فاينانس) في العام ١٩٨٧ ، ويطلع على إصداراتها أكثر من ٥٠ ,٠٠٠ قارئ في ١٨٧ دولة. يتم مراجعة منشوراتها من قبل BPA(منظمة غير ربحية مستقلة لتدقيق وتحكيم الوسائط الإعلامية).

ويشمل جمهور جلوبال فاينانس المدراء والرؤساء التنفيذيين والمديرين الماليين ومدراء السيولة والخزانة، وغيرهم من كبار المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاستثمارية والاستراتيجية في الشركات والمؤسسات المالية متعددة الجنسيات.

ويقدم موقع جلوبال فاينانس – GFMag.com – تحليلات ومقالات من واقع ٢٣ عامًا من الخبرة في الأسواق المالية الدولية ، ويوفر مصدرًا قيمًا للبيانات في ١٩٢ دولة.

يقع المقر الرئيسي لشركة Global Finance في نيويورك ، ولها مكاتب في لندن وميلانو.

بحضور عدد من الوزراء ورؤساء الهيئات الإيرادية..

(كاك بنك) يدشن نظام المدفوعات الحكومية الالكترونية

دشن بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) مشروع المدفوعات الحكومية الالكترونية (خدمة مدفوعات الأعمال) وخدمة الكاردلس ضمن خطة البنك في تطوير خدماته الاليكترونية.

وفي حفل التدشين الذي حضره عدد من المسؤولين الحكوميين أكد مستشار رئيس المجلس السياسي الأعلى القائم بأعمال رئيس اللجنة الاقتصادية العليا هاشم إسماعيل أن تدشين نظام المدفوعات الحكومية الالكترونية يعد أحد مشاريع التعافي الاقتصادي، التي تضمنتها الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

وقال نفتخر بتدشين هذا المشروع الذي قامت بتصميمه كوادر يمنية بعيدا عن أي خبرات خارجية .. مؤكدا أن نجاح الكوادر اليمنية في تصميم وابتكار مثل هذه الأنظمة والبرامج يأتي في سياق الاكتفاء الذاتي بعد أن كنا نعتمد على استقدام كوادر من الخارج بملايين الدولارات.

وأشار هاشم إسماعيل إلى أن هذا النظام ليس وليد اللحظة بل جاء بعد دراسات مستفيضة مع جهات دولية في ظل تفشي فيروس كورونا والمخاوف من انتشاره عبر النقد الورقي.

وقال ندشن هذا الإنجاز الكبير ونعول عليه في إحداث تحولات في التعاملات المالية الحكومية والخاصة على مستوى البلد، خصوصا القطاعات الحكومية الإيرادية كالضرائب والجمارك والنفط وكذلك شركات القطاع الخاص.

وأكد أن أنظمة المدفوعات الحكومية الالكترونية ستوفر حلولا للكثير من الإشكاليات التي كانت سائدة خصوصا المتعلقة بالفساد لكونه يتيح رقابة سابقة تمنع حدوث أي عملية فساد مالي مقارنة بالإجراءات المستندية والورقية.

وأفاد بأن النظام سيساهم في تخفيف الازدحامات، التي تشهدها محلات الصرافة ومحلات البيع المختلفة في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا ، كما سيحد من التكاليف التي تضاف على أسعار السلع والخدمات المختلفة ، ويتيح أيضا عملية التحصيل على مدار الساعة وليس فقط أثناء الدوام الرسمي للبنك والجهات المتعاملة معه.. لافتا إلى أن هناك مشاريع مماثلة وكبيرة سيتم تدشينها هذا العام؛ لتشكل منظومة متكاملة للعمل الحكومي ذات الطابع الاقتصادي.

وأوضح مستشار رئيس المجلس السياسي الأعلى أن اللجنة الاقتصادية العليا تخطط لأن يشمل النظام الالكتروني ٩٠ بالمائة من مدفوعات الدولة بنهاية ٢٠٢٠م .. مؤكدا أن هذه الأنشطة ستحظى بالرعاية والاهتمام الكامل من اللجنة الاقتصادية العليا.

وأضاف ان الدولة تنظر إلى جميع الجهات الحكومية والخاصة كمنظومات متكاملة ورؤوس أموال وطنية.

وأشاد بما يمتلكه بنك التسليف التعاوني الزراعي من كوادر وخبرات ساعدته على تدشين هذا النظام، الذي يجب أن يشمل كل أنحاء الوطن.. مثمنا تفاعل مختلف الجهات الحكومية مع تدشين النظام.

وجدد هاشم اسماعيل استعداد اللجنة الاقتصادية للعمل على تطوير وتحسين بيئة الأعمال من خلال حوكمة كل الأعمال والأنشطة الاقتصادية على أن تكون التشريعات والقوانين هي الفصل بين الدولة والقطاع الخاص.

فيما أشار رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي(كاك بنك) إلى أن تدشين خدمة مدفوعات الأعمال (موني باي) يأتي في إطار الخدمات المصرفية الإلكترونية ومواكبة التطورات المصرفية العالمية .. مبينا أن الخدمة تمكن الشركات والمؤسسات والأفراد من دفع الضرائب والجمارك، وكذا مبالغ المشتقات النفطية والرسوم الحكومية الأخرى بكل سهولة وأمان وباستخدام الهاتف المحمول.

وأوضح إلى أن تدشين منتج الكاردلس يمثل خطوة نوعية يقوم بها كاك بنك كأول بنك وطني ينفذ هذه الخدمة في اليمن، والتي تتيح لعملاء موبايل موني السحب من الصرافات الآلية بدون الحاجة لوجود بطاقة صراف آلي وإنما من خلال كود السحب الخاص بموبايل موني .

ونوه اللاعي بأن افتتاح الفرع الجديد للبنك بأمانة العاصمة يعد إضافة نوعية إلى فروع البنك لتصبح ٧١ فرعا ومكتبا وأكثر من ٥ آلاف وكيل مالي في كل أرجاء اليمن.

وأكد أن كاك بنك يعد من البنوك السباقة إلى تقديم الخدمات الإلكترونية في معظم فروعه من خلال خدمة نقاط البيع التي تزامنت مع اصدار بطاقات الدفع المسبق والفيزا ثم كانت الانطلاقة بتدشين أوسع شبكه للصرافات الآلية في اليمن وما رافقها من خدمات تميز بها (كاك بنك) عن غيره كخدمة السريع للحوالات وبطاقات الدبت وكاك اونلاين وغيرها.

ولفت اللاعي إلى أهمية تدشين الخدمة تنفيذا لتوجهات الدولة نحو التعاملات النقدية الالكترونية وبما يخدم القطاع المصرفي ويحافظ على الاقتصاد الوطني من التحديات، التي تواجهه وكمعالجة لمواجهة التحديات فضلا عن أهمية ذلك في إطار الإجراءات والتدابير الاحترازية لفيروس كورونا.

وتضمنت الفعالية عرضا تلفزيونيا عن أنشطة وبرامج البنك ومراحل تطور البنك في تقديم خدماته المصرفية منذ تأسيسه، وما يتميز به من كوادر متخصصة ومؤهلة في مختلف المجالات.

وفي اختتام الفعالية قام رئيس اللجنة الاقتصادية العليا بتكريم عدد من الجهات بدروع البنك كما تم تكريم رئيس اللجنة بدرع البنك تقديرا لجهوده ومساندته لبرامج وأنشطة البنك.

البنوك اليمنية وشركات الصرافة تساهمان بمائتي مليون ريال لدعم مراكز الحجر الصحي

ساهمت البنوك اليمنية بمبلغ مائة مليون ريال وبمثلها شركات الصرافة؛ لدعم مراكز الحجر الصحي، لمواجهة ومكافحة فيروس كورونا والتوعية من هذا الوباء، وتوفير المطهرات والمعقمات والأدوات الصحية والخيم والأدوية لتلك المراكز والمدارس وغيرها من المراكز والتجمعات.

جاء ذلك عقب اجتماع قيادة جمعيتي البنوك اليمنية والصرافين اليمنيين مع الدكتور حسين مقبولي، نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات والتنمية رئيس اللجنة العليا لمكافحة الأوبئة.

وكان مقبولي قد ناقش مع الجمعيتين الجوانب الإنسانية التي يمكن للجمعيتين تقديمها والمساعدة بها في مراكز الحجر الصحي، التي أقامتها اللجنة في البيضاء ورداع وصعدة وإب، وكذا تقديم الأدوية والمنظفات وأدوات التعقيم والصحية والخيم.

وأكد أهمية القطاع الخاص في المساهمة لمكافحة فيروس كورونا؛ باعتبار القطاع الخاص شريكا أساسيا إلى جانب الجهات الحكومية في التنمية.

من أجل توسيع خدماته والوصول إلى عملائه..

بنك اليمن الدولي يفتتح فرعه الجديد بحدة

يواصل بنك اليمن الدولي التوسع في فروعه من أجل تقديم برامج متطورة وخدمات نوعية والوصول إلى عملائه في مختلف المناطق اليمنية.

وفي ظل هذه التطورات المواكبة لأحدث التقنيات، تم مؤخرا في صنعاء افتتاح فرع بنك اليمن الدولي الجديد بحدة، حيث قام الأستاذ عمر راشد عبدالحق -القائم بأعمال المدير العام- بافتتاح فرع شارع حدة بموقعه الجديد قبل جسر حدة المدينة، والذي يأتي ضمن خطط التوسع لتقديم أفضل خدمة لعملاء البنك من أفراد وشركات ومنظمات دولية ومحلية.

وخلال حفل الافتتاح، الذي حضره النواب المساعدون ومدراء فروع صنعاء ومدراء ورؤساء الأقسام في بنك اليمن الدولي إطلع القائم بأعمال المدير العام ومعه موظفو البنك على كافة التجهيزات في الفرع، كما اطلع على مكاتب واقسام الفرع مثنيا على الجهد المبذول في تجهيز الفرع خلال فترة قياسية.

الفائزون بجوائز برنامج جواهر التجاري

للعام الثالث عشر على التوالي يستمر البنك التجاري اليمني في الوفاء لعملائه عن طريق برنامج جواهر التجاري حيث أجرى يوم الخميس ١٤ مايو السحب الثاني عشر للعام المنصرم، الخاص بشهر ديسمبر ٢٠١٩م ، لاختيار الفائزين في البرنامج المقدم من البنك.

وقد حالف الحظ بالفوز بسيارات دودج نيون كل من الإخوة، خالد محمد ناجي الغويل من فرع الجامعة الجديدة، ومراد فيصل حمود الحطامي، من فرع الحديدة، وأمل تمام العريقي بولاية أبيها من فرع حدة. كما حالف الحظ ٣ من المشتركين الذكور بالفوز بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال لكل فائز، ومشتركتين اثنتين، وفاز٤ من المشتركين بمبلغ٣٠,٠٠٠ ريال، ومشتركتين اثنتين، كما فاز ٦٠ مشتركا في البرنامج من الذكور و٢٠ من الإناث، بالفوز بمبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال.

كما جرى السحب على الجائزة الكبرى الثانية لشهر ديسمبر ٢٠١٩م، والخاصة بشقة الأحلام، حيث فازت الأخت أمينة عبدالله عوض بارشيد من فرع المكلا.

ويقدم البنك التجاري اليمني سنويا شقتي أحلام، منتصف ونهاية العام ، و٣٦ سيارة فاخرة بواقع ٣ سيارات شهريا، و١٠٩٢ جائزة نقدية شهريا لمشتركي برنامج جواهر التجاري.

في ختام اجتماعات البنك المركزي بصنعاء مع صندوق النقد الدولي عبر الدائرة التلفزيونية..

إقرار تعزيز ودعم السياسات النقدية والمالية

المصارف/ متابعات/ سبأ:

اختتمت نهاية شهر مارس بصنعاء اجتماعات صندوق النقد الدولي وإدارة البنك المركزي بصنعاء، التي عقدت عبر دائرة تلفزيونية مغلقة بمقر البنك في صنعاء.

حيث عُقدت ثلاثة اجتماعات خلال الفترة ٥ حتى ٣٠ مارس بمشاركة كل من البنك المركزي اليمني وممثلي وزارتي المالية والتخطيط والجهاز المركزي للإحصاء وممثل عن البنك الدولي والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة.

وكرس الاجتماع الأخير برئاسة نائب مدير دائرة الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي وعدد من الخبراء في الجانب الاقتصادي، لمناقشة دراسة وتشخيص الاقتصاد الكلي للجمهورية اليمنية بهدف تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام؛ لمعرفة المشاكل والحلول المقترحة لها.

وتركزت النقاشات حول أربعة محاور أساسية المواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية، مجمل المؤشرات الاقتصادية العامة، مرتبات موظفي الخدمة المدنية ومجالات التعاون المشترك خلال المرحلة المقبلة.

وفي هذا الصدد أكد المجتمعون على أهمية اضطلاع المؤسسات المالية الدولية بدورها في دعم عملية دفع مرتبات موظفي الدولة تحت أي مسمى، لاسيما في ظل المخاطر والتهديدات المتعلقة بفيروس كورونا؛ ما يستدعي تضافر الجهود لتجنب الآثار الكارثية للوباء.

وتطرق الاجتماع إلى التداعيات الكارثية للحرب على القطاع الصحي في اليمن، ما يتطلب تقديم الدعم اللازم لتجاوز التحديات الراهنة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز جهود مواجهة كورونا.

و أكد صندوق النقد الدولي رغبته في أن تكون هذه الاجتماعات بصفة دورية لتعزيز ودعم السياسات النقدية والمالية، لما من شأنه تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف للعملة المحلية سواءً من خلال تقديم المشورة الفنية أو دعم بناء القدرات، ولفت إلى الرغبة في تقديم الحلول والمعالجات لسد العجز في ميزان المدفوعات .

صندوق النقد الدولي يعلق مدفوعات خدمة الديون لـ٢٥ دولة منها اليمن بسبب كورونا

حصل اليمن على موافقة من مجلس صندوق النقد الدولي بتعليق خدمة الدين، وذلك ضمن قائمة المجلس التي شملت ٢٥ دولة بسبب تداعيات فيروس كورونا التي تسبب في ركود وكساد غير مسبوق للاقتصاد العالمي.

وكان مجلس صندوق النقد الدولي علق مدفوعات خدمة الدين لـ ٢٥ دولة عضو، لمرحلة أولية تمتد على مدى الأشهر الـ ٦ المقبلة، وذلك لمساعدتها على مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، ومن المتوقع أن يتم اتخاذ قرار مماثل بخصوص ٤ دول أخرى على الأقل.

وتشمل قائمة الدول المستفيدة من قرار صندوق النقد الدولي كلا من: أفغانستان، بنين، وبوركينافاسو، وهايتي واليمن وطاجيكستان وتشاد، وجزر القمر، والكونغو، والكونغو الديمقراطية، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، وموزمبيق، والنيجر، ونيبال ورواندا، وسوتومي وبرينسيبي، وسيراليون وتوغو.

وقالت كريستالينا جورجيفا المديرة التنفيذية لصندوق النقد، في وقت سابق، إن الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث لديه موارد تبلغ حوالي ٥٠٠ مليون دولار، بما في ذلك تعهدات جديدة بقيمة ١٨٥ مليون دولار من بريطانيا و١٠٠ مليون دولار من اليابان ومبالغ لم يفصح عنها من الصين وهولندا ودول أخرى، ويسعى الصندوق لزيادة حجم الأموال المتاحة إلى ١,٤ مليار دولار.

بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا..

البنك الدولي يتبنى برنامجا اقتصاديا يصل إلى ١٦٠ مليار دولار على مدى الخمسة عشر شهرا القادمة

متابعات : فؤاد القاضي:

كشف تقرير حديث صادر عن البنك الدولي أن البنك سيبدأ بتقديم المساندة الطارئة من خلال عملياته في شتّى أنحاء العالم.

وقال البنك الدولي إنه وعقب موافقة مجلس مديريها التنفيذيين بداية شهر ابريل سيبدأ في المساعدات العاجلة للحكومات والشركات، التي يتوقع أن تصل إلى ١٦٠ مليار دولار على مدى الشهور الخمسة عشر التالية؛ لمساعدة البلدان على حماية الفئات الفقيرة، والأولى بالرعاية، ودعم منشآت الأعمال، وتعزيز التعافي لكثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في العالم.

وفي تأكيده على الدور الحيوي، الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسات مجموعة البنك الدولي، أشار الرئيس ديفيد مالباس إلى أن «البلدان الأشد فقرا وضعفا ستكون هي على الأرجح الأشد إصابة.» وشدد على أن «مجموعة البنك الدولي تتخذ إجراءات سريعة واسعة النطاق للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد، وقال لدينا الآن بالفعل عمليات للاستجابة الصحية في أكثر من ٦٥ بلدا.»

وبين رئيس البنك أنه من الممكن أن تتيح مخصصات خاصة للتمويل سريع الصرف في تنفيذ مجموعة أولية من مشروعات البنك الدولي، التي تبلغ ارتباطاتها إجمالا ١,٩ مليار دولار في ٢٥ بلدا.

موضحا أن فرق عمل البنك الدولي تعمل مع البلدان المتعاملة معه؛ للمساعدة على توجيه ١,٧ مليار دولار أخرى إلى الجهود العاجلة للتصدي للجائحة، والتعافي منها.

وهذا يشمل إعادة هيكلة واستخدام مكونات الطوارئ للمشروعات بالإضافة إلى أدوات التمويل الطارئة المصممة لمواجهة الكوارث.

وأكد رئيس البنك أن محور تركيز هذه الجهود الأولى سيكون في مساعدة النظم الصحية على التصدي للتحديات الفورية، التي أحدثها فيروس كورونا في بلدان تتراوح من أفغانستان وهايتي إلى الهند ومنغوليا وطاجيكستان ، وسيساعد التمويل على ضم مزيد من الكوادر الطبية إلى هذه المساعي، وضمان حُسْن تدريبهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة؛ لتقديم خدمات الرعاية في حالات الطوارئ.

وفي بلدان مثل إكوادور وجمهورية قيرغيز، سيساعد التمويل على ضمان أن تؤدي حملات التوعية العامة إلى توصيل رسائل قوية بضرورة توخّي سبل الوقاية والحماية إلى المواطنين في الأمد القصير والمتوسط. وفي جيبوتي وإثيوبيا واليمن، على سبيل المثال لا الحصر، ستساند زيادة الموارد من أجل مكافحة الجائحة الجهود طويلة الأجل لتقوية وبناء قدرات الأنظمة الصحية الوطنية.

وفي باكستان، ستكون المساندة المقدمة من البنك الدولي ضرورية لإتاحة التعلُّم عن بعد؛ من أجل ٥٠ مليون طفل أُغلقت مدارسهم، وسيساعد التمويل الطارئ هنا أيضا على تيسير وصول الأغذية الأساسية إلى ٤٠ ألف شخص بسبب القيود المفروضة على حركتهم وتنقلاتهم لمدة تصل إلى٦ أشهر، وعلى تدريب العمال الصحيين على المتابعة ومنع العنف ضد المرأة في الأسر، التي تخضع للحجر الصحي.

وبالإضافة إلى مشروعات البنك الدولي فان برنامج التمويل الطارئ يشتمل على ٨ مليارات دولار من مؤسسة التمويل الدولية؛ لمساعدة القطاع الخاص على مجابهة الجائحة.

وتظهر الخبرات المستفادة من صدمات سابقة أن الحفاظ على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية ضروري لإنقاذ الوظائف، والحد من الأضرار الاقتصادية.

> **البرنامج مخصص لحماية الفئات الفقيرة، ودعم منشآت الأعمال، وتعزيز التعافي الاقتصادي**

وبالإضافة إلى الاستثمارات الجديدة، تسعى مؤسسة التمويل الدولية؛ للبدء في إتاحة تمويل التجارة، وتسهيلات رأس المال العامل؛ للجهات المتعاملة معها .

وسيستمر أيضا تركيز جهود مجموعة البنك الدولي على منشآت الأعمال الأصغر؛ حتى يمكنها العودة إلى الإسهام في النمو وخلق الوظائف في الكثير من البلدان المتعاملة مع المجموعة.

ومن أجل تكملة المساعدات المباشرة للحكومات والشركات الخاصة، تعمل مجموعة البنك الدولي لمعالجة اختلالات سلاسل التوريد العالمية؛ حتى يتاح للبلدان الحصول على الإمدادات الطبية، التي تشتد الحاجة إليها.

ويقوم البنك الدولي بالتواصل مع الموردين نيابةً عن الحكومات للمساعدة في تيسير أداء المُوَرِّدين لوظائفهم خلال حالة الطوارئ العالمية.

وبدأ يتشكّل على وجه السرعة أيضا البرنامج الاقتصادي الأوسع لمجموعة البنك الدولي، ومن الممكن أن يؤدي إلى تقديم ما يصل إلى ١٦٠ مليار دولار؛ لمساندة البلدان المتعاملة معها خلال الخمسة عشر شهرا القادمة.

وسيكون أحد المكونات الأولى للبرنامج ٦ مليارات دولار من أجل تقديم ضمانات قروض على جناح السرعة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وتهدف هذه التسهيلات إلى تيسير شراء المعدات الطبية الضرورية، وتقديم رأس المال العامل إلى الشركات ومنها منشآت الأعمال الأصغر، وفي الوقت نفسه تلبية احتياجات التمويل قصير الأجل للحكومات.

أجرى موقع العربي الجديد مقابلة مع الاستاذ محمود قائد ناجي القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية والتى اتسمت بالشفافية والوضوح وتناولت المقابلة الكثير من القضايا المتعلقة بالقطاع المالي والمصرفي المنقسم في بلادنا

وقال ناجي إن البنوك غير قادرة على توفير السيولة المالية الكافية في الوقت الراهن، مؤكدا على أن المشاكل التي تواجهها البنوك لا تتوقف فقط على الاعتداءات والصعوبات في ممارسة البنوك لعملها، لكنها تتعلق أيضا بازدواجية العمل المصرفي والمالي وأزمة السيولة ووجود بنك مركزي برأسين في صنعاء وعدن بدون أي تنسيق بينهما. ودعا محمود الى توحيد المؤسسات المالية والنقدية ووضع حد للانقسام الحاصل لإيجاد حل لمشكلة العملة وان يكون هناك تنسيق مشترك لإدارة هذا الملف بعيداً عن الصراع الراهن...

وفيما يلي نص الحوار

حاوره محمد راجح

القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية:

تعامل وتنسيق مشترك من أجل حل مشكلة السيولة

العملة والاقتصاد ما يزالان في مرحلة المقاومة

من وجهة نظرك، هل وصلت العملة اليمنية إلى مرحلة الانهيار؟ وكيف يمكن إيقاف انحدارها المتواصل؟

ليس هناك انهيار في العملة بمعنى الكلمة، هناك انخفاض كبير في سعرها وهذا ناتج عما تتعرض له من ضغوط نتيجة للحالة التي يعيشها اليمن من حرب وصراع طاحن، وهذا بالطبع كانت له انعكاسات سلبية على الريال، لكن رغم هذه الظروف الصعبة ما تزال العملة والاقتصاد اليمني بشكل عام في مرحلة المقاومة من أجل عدم الوصول إلى حالة الانهيار التام.

وهناك عوامل كثيرة أثرت على وضعية العملة، مثل الحرب التي دخلت عامها الخامس وهناك نقطة مهمة أخرى وهي الحصار الاقتصادي المفروض على اليمن، كل ذلك كان له تأثير على انخفاض وتراجع سعر الريال مقابل الدولار، الأمر الذي يقتضي حالياً توحيد المؤسسات المالية والنقدية، إذ لا يمكن الاستمرار في ظل الوضعية الراهنة، لأن استمرار هذا الانقسام يهدد بانهيار اقتصادي شامل.

وماذا عن وضعية البنوك اليمنية والمخاطر التي تهدد بقاءها؟

تأثير الوضع الاقتصادي انعكس سلبا على البنوك اليمنية التى واجهت مصاعب كبيرة وتحديات وقدمت تضحيات في سبيل الاستمرار بعملها، وكان التزاما قطعته على نفسها بالوقوف إلى جانب الشعب خلال هذه الفترة الصعبة التي تمر بها البلاد.

وكما هو معروف فإن البنوك هي من تقوم بفتح الاعتمادات المستندية لاستيراد المواد الأساسية الغذائية والاستهلاكية بحيث تتوفر في الأسواق بصورة مستمرة وبأسعار تكون في متناول المواطن البسيط، وفي سبيل ذلك تعرضت لعديد من المخاطر فقد هوجمت مقراتها وأصولها وفروعها.

وانعكس تأثير الوضع الاقتصادي سلبا على البنوك اليمنية، التي تعاني أزمة سيولة، الأمر الذي أدى إلى سحب كثير من العملاء لودائعهم وانتقالهم من التعامل مع البنوك إلى قطاع وشركات الصرافة، إذ أصبحت شركات ومحال الصرافة تقوم بمهام البنوك وتمارس دوراً أكبر من حجمها والمصرح له بها وفق القوانين المصرفية المعمول بها.

البنوك اليمنية تعمل في إطار القوانين المنظمة لتحويل الأموال والهادفة إلى مكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب

وهذا كان على حساب القطاع المصرفي، ولكن بشكل عام قمنا بدورنا بهذا الخصوص وأوجدنا نوعا من التعامل والتنسيق المشترك مع شركات الصرافة.

تنسيق مشترك

كيف أوجدتم تعاملاً مشتركاً وأنتم تتحدثون عن تأثير تضخمها السلبي على البنوك؟

طبعا نتعامل معها لأننا نعيش ظروفا وأوضاعا استثنائية تحتم علينا ذلك، أيضا بالنظر إلى أن هناك مشاكل فُرضت على القطاعين معا أوجبت التشاور وإيجاد نوع من التنسيق المشترك بينهما.

البنوك حافظت على ودائع العملاء

هذه المخاطر التي تواجهها البنوك اليمنية أثرت على مركزها المالي، خصوصاً أن بعضها اهتز كثيراً بسبب ما يدور من حرب وصراع، فكيف تتعامل البنوك مع المخاطر وتقلّل أضرارها ليستمر بقاؤها في السوق المصرفية؟

صحيح أن هناك ظروفاً ومخاطر عديدة فرضتها الحرب، ورغم ذلك فوضع البنوك اليمنية ما يزال إلى حد ما معقولاً، إلا أنها تواجه صعوبات في تدبير السيولة النقدية الكافية لعملائها، إضافة إلى مواجهتها بعض العقبات المتعلقة بالعلاقة مع مراسليها الخارجيين.

ووسط كل هذه الصعوبات حافظت البنوك على ودائع العملاء بكل الطرق والوسائل وتحملت في سبيل ذلك كل التكاليف الممكنة.

الاندماج وتكوين بنوك كبيرة

هل هناك طرق يمكن أن تنقذ البنوك من الانهيار في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية؟

هناك فكرة مطروحة منذ ما قبل الحرب تتمثل في الاندماج وتكوين بنوك كبيرة بدلاً من هذا التعدد الحاصل برؤوس أموال وإمكانات محدودة، فالاندماج فكرة مهمة على البنوك اليمنية العمل عليها خلال الفترة المقبلة لتشكيل قطاع مصرفي قوي لا تهزه أي ظروف وأحداث طارئة، وكذلك حتى تكون لها القدرة على الوجود والمنافسة في السوق المصرفية الإقليمية والدولية.

مخاطر كبيرة

كيف تتغلّبون على مشكلة عدم الأمان، خصوصاً في ما يتعلق بنقل الأموال؟

عملية ترحيل الأموال داخليا وخارجيا تنطوي على مخاطر كبيرة، فالطرقات غير آمنة، خصوصا بعد نقل البنك المركزي إلى عدن، وقد رفعنا مذكرة للمركزي بالتجاوز عن الشرط الذي وضعه على البنوك بضرورة التوريد النقدي إلى البنك في عدن بشأن فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد.

بالمجمل نستطيع القول إن كثيرا من المخاطر أثرت على أداء البنوك في تقديم الخدمات المصرفية التي اعتادت تقديمها وبالتالي اقتصر أداؤها على تقديم أدنى حد من الخدمات الضرورية التي تمكنها من البقاء والاستمرار في دورها الاقتصادي وتوفير احتياجات اليمنيين المصرفية والمعيشية، لأنه في ظل الأوضاع الحالية لم تعد البنوك قادرة على التوسع في الائتمان المصرفي وغيره.

ازدواجية

الحرب خلقت بيئة عمل صعبة في كل المناطق اليمنية، فما هي التداعيات المترتبة على الانقسامات المالية؟ وكيف تعمل على تجاوزها؟

هناك كثير من المشاكل التي تواجهها البنوك، لا تتوقف فقط على الاعتداءات والصعوبات في ممارسة البنوك لعملها، لكنها تتعلق أيضا بازدواجية العمل المصرفي والمالي وأزمة السيولة ووجود بنك مركزي برأسين في صنعاء وعدن بدون أي تنسيق بينهما، لهذا ارتأت البنوك التعامل مع البنك المركزي الواقع في دائرة نشاطها كأمر واقع لا بد منه، إضافة إلى التعامل بقدر الاستطاعة مع التعليمات والإجراءات التي يتخذها البنك الآخر.

ونتعامل مع ما فرض علينا كأمر واقع، حيث تقوم البنوك بالتعامل مع البنك المركزي في عدن بخصوص فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع الأساسية، ومع البنك المركزي في صنعاء في مسألة تنظيم العمل المصرفي بشكل عام إضافة إلى كونه يقع في موقع ومكان النشاط بالنسبة للمراكز الرئيسية للبنوك اليمنية. وهناك مشاكل ومخاطر وصعوبات جمة فرضها هذا الانقسام الحاصل على البنوك اليمنية، ورغم ذلك يحرص القطاع المصرفي على التعامل مع هذه الأوضاع بأعلى درجات الصبر والمرونة.

ضوابط محددة

هل يوجد هناك تأثير سلبي للطبع النقدي يؤدي إلى مزيد من تدهور العملة؟

■ البنوك اليمنية تواجه صعوبات قيما يتعلق مع مراسليها الخارجيين

■ اندماج وتكوين بنوك كبيرة يساهم في تشكيل قطاع مصرفي قوي لا تهزه أي ظروف وأحداث طارئة

بالنسبة للطبع النقدي بشكل عام يجب أن يكون وفق ضوابط محددة بحيث لا يؤثر على سعر العملة، ويؤدي إلى مزيد من تهاويها وانحدارها، إذ يتسبب ذلك في مضاعفة الأوضاع المعيشية الصعبة للمواطنين، وخاصة أننا بلد يعتمد على الاستيراد بشكل كبير في تغطية الاحتياجات من السلع الغذائية والاستهلاكية. وبالتالي عملية الطبع النقدي بدون أي ضوابط أو على الأقل بدون وجود تنسيق بين الأطراف المعنية، ستؤثر على الأسواق ولها مخاطر كبيرة ومضرة بالقطاعين المصرفي والاقتصادي.

وكما قلت سابقا ينبغي توحيد المؤسسات المالية والنقدية ووضع حد للانقسام الحاصل لإيجاد حل في مشكلة العملة الحاصلة حاليا، أو على الأقل يكون هناك تنسيق مشترك لإدارة هذا الملف بعيداً عن الصراع الراهن. ويجب الابتعاد عن المشاكل والتعامل مع مختلف القضايا الاقتصادية بمعايير مهنية، فاستقرار السياسة المصرفية المضطربة وإيجاد حل لأزمة السيولة في القطاع المصرفي يتطلبان توحيد السياسة النقدية والمؤسسات المالية وتحييدها عن الصراع الراهن.

البنوك تعمل في إطار القوانين

ماذا عن إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال؟

هذا موضوع مهم، حيث تحرص البنوك على التقيد بقوانين مكافحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يقوم البنك المركزي بمراقبة التطورات في القطاع المصرفي بعناية كاملة، وتقدم البنوك اليمنية للبنك المركزي بيانات دورية (يومية، وأسبوعية، وشهرية، وسنوية) تغطي كافة جوانب النشاط المصرفي، وتحرص على التقيد بتعليمات البنك المركزي الرامية إلى توفير الحماية الكاملة لأصول البنوك وأموال المودعين فيها.

كما أن البنوك اليمنية تعمل في إطار القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة لتحويل الأموال والهادفة إلى مكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب، وتحرص كل الحرص على التقيد بتلك الضوابط وفقا للمعايير المعتمدة دوليا. وتقوم كل من اللجنة الوطنية العليا لمكافحة غسل الأموال، ووحدة جمع المعلومات في البنك المركزي بنشاط فعال في نشر الوعي في الأوساط المالية والمصرفية بخطورة نشاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفذ العديد من البرامج التعريفية والندوات وورش العمل والحلقات النقاشية الهادفة إلى توضيح الآثار المدمرة لمثل تلك الأنشطة على الاقتصاد الوطني والمصالح العليا للوطن والمواطنين.

وعي تام

وكيف تتم معرفة العمليات المشبوهة والتي قد تكون متورطة في غسل أموال؟

تُصدر الجهات المختصة العديد من التعميمات الموجهة لجميع المؤسسات العاملة في القطاع المالي تحثها على تكثيف إجراءات الرقابة الداخلية واستيفاء كل الإجراءات الإدارية والقانونية الموضوعة لفرز العمليات المشبوهة إن وجدت والإبلاغ عنها للبنك المركزي والسلطات القضائية المختصة بمكافحة مثل ذلك النشاط الهدام. ولدى البنوك اليمنية وعي تام بأن متانة علاقاتها مع عملائها ومع البنوك المراسلة لها بالخارج تعتمد على فاعلية الإجراءات التي تطبقها في هذا المجال.

دراسة للباحث محمد ناظم الدبعي:

جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية تسهم في تحقيق المزايا التنافسية

محمد ناظم الدبعي

تقول دراسة حديثة إن جودة الخدمات المصرفية الالكترونية تسهم في تحقيق المزايا التنافسية، حيث أصبحت البنوك على مستوى العالم تتنافس على تطوير خدماتها المصرفية الالكترونية وفقاً لتطورات العصر.

هذه الدراسة التي قدمها الباحث محمد ناظم عبدالملك سعيد الدبعي نال من خلالها على درجة الماجستير بامتياز في إدارة الأعمال، من جامعة العلوم الحديثة عن رسالته الموسومة بـ «أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة تطبيقية على بنك التسليف التعاوني والزراعي».

وهدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأبعادها: (سهولة الاستخدام، الأمان، السرية، سرعة الاستجابة، الاعتمادية) في تحقيق الميزة التنافسية، وتكون مجتمع الدراسة من العملاء المستخدمين للخدمات المصرفية الإلكترونية في فروع بنك التسليف التعاوني والزراعي (CACBANK) في أمانة العاصمة صنعاء.

وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، واستخدم الباحث استمارة استبيان مكونة من (٣٨٤) مفردة كعينة عشوائية، واشتملت على (٥١) فقرة لجمع البيانات الأولية بغرض تحقيق أهداف الدراسة، وبناء على ذلك تم جمع البيانات، وتحليلها واختبار الفرضيات، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في بنك التسليف التعاوني والزراعي من وجهة نظر عينة الدراسة كان مُرتفعاً نسبياً بنسبة ٧٨٪ وبمتوسط حسابي (٣,٨٨)، كما أن مستوى تحقيق الميزة التنافسية في البنك كان مُرتفعاً نسبياً قريباً إلى المتوسط بنسبة ٧٥٪ وبمتوسط حسابي (٣,٧٦).

حيث حصل بُعد السرية على المرتبة الأولى في جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بنسبة مُرتفعة بلغت ٨١٪، كما حصل بُعد التكلفة على المرتبة الأولى في تحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر عينة الدراسة، التي كانت مُرتفعة نسبياً بنسبة بلغت ٧٨٪.

وأظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية: (سهولة الاستخدام، السرية، الأمان، الاستجابة، الاعتمادية) في تحقيق الميزة التنافسية لدى كاك بنك عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥).

كما أظهرت عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) في إجابات عينة الدراسة حول جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية والميزة التنافسية في كاك بنك تعزى إلى المتغيرات، التي ليس فيها فروقات، وهي النوع الاجتماعي والمؤهل العلمي.

كما أظهرت وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) في إجابات عينة الدراسة حول جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، والميزة التنافسية في كاك بنك تعزى إلى متغيري العمر ومدة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

١- أوصت الدراسة البنك بالحفاظ على هذا المستوى مع ضرورة القيام بالمعالجات اللازمة للرفع من مستوى الجودة في الخدمات المقدمة.

٢- ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العربي والعالمي في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية كون هذه المواكبة والتحديث ستجعل البنك قادراً على إدامة ميزته التنافسية قادمة تعزز من قيمته المصرفية.

٣- التقييم المستمر للخدمات المصرفية الإلكترونية وجودتها يجعل البنك قادراً على معرفة جوانب القصور وتفادي أي أخطاء أو تقصير في جودة الخدمات المقدمة.

٤- تطبيق أسلوب التحسين المستمر من شأنه أن يجعل البنك قادرا على مواكبة وتلبية رغبات العملاء المتغيرة، التي تطلب المزيد دائماً.

٥- الاهتمام بمقترحات وشكاوي العملاء من شأنه أن يرتقي بجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية للأفضل، ويمكن ذلك عن طريق تأسيس قسم خاص بالشكاوى والمقترحات، وتكليف فريق مختص لمراجعتها ومعالجتها أو الرفع بها إلى الإدارة العليا.

٦- الاهتمام بالأنشطة التسويقية والترويجية للخدمات المصرفية الإلكترونية، خصوصاً للفئات الأقل استخداماً للخدمات المصرفية الإلكترونية.. هذه الخطوة ستجعل البنك قادراً على الوصول لكافة شرائح المجتمع وتوعيته بفوائد وإيجابيات استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، وإزالة الرهبة والخوف من التعامل بالتكنولوجيا التي لا زال البعض يعاني منها.

تعتبر جودة الحياة الوظيفية من المفاهيم الحديثة في إدارة الموارد البشرية المعاصرة؛ لذا فإن هذا المفهوم جاء ليؤكد على ضرورة تحقيق أهداف العاملين وإشباع حاجاتهم، وذلك من خلال توفير بيئة عمل صحية، ومتكاملة من حيث الاستقرار الوظيفي، والتوازن بين الحياة الوظيفية والحياة الشخصية للعاملين؛ بما ينعكس على المنظمة بشكل إيجابي، ويزيد من قدرتها على اتخاذ القرارات بدرجة فاعلة، وبالتالي تحقيق أهدافها.

جودة الحياة الوظيفية في المصارف في الأداء المؤسسي

ومن هذا المنطلق فقد حاول الباحث اليمني الدكتور مفضل عبد الجليل أحمد هاشم، في دراسته» جودة الحياة الوظيفية في المصارف العاملة في الجمهورية اليمنية، دراسة ميدانية في المصارف العاملة في الجمهورية اليمنية»، وهي رسالة نال بموجبها على درجة الدكتوراه من جامعة العلوم والتكنولوجيا، أن يصل إلى قياس جودة الحياة الوظيفية في المصارف العاملة في اليمن، ليضع أمام صناع القرار فيها أهم التوصيات لزيادة الفاعلية في أداء مصارفهم.

وتهدف الدراسة، التي أجراها على ١٠ من المصارف اليمنية في أمانة العاصمة صنعاء، إلى قياس أثر جودة الحياة الوظيفية في الأداء المؤسسي من خلال الولاء التنظيمي في المصارف العاملة في اليمن، وخلصت الدراسة إلى أن المصارف اليمنية تطبق جودة الحياة الوظيفية بأبعادها بدرجة متوسطة؛ فقد كان أكثر الأبعاد توفرا هو المشاركة في اتخاذ القرارات، يليه بعد العلاقات الاجتماعية، وجاء بعد الاستقرار والأمان الوظيفي في المرتبة الثالثة، يليه بعد السلوك القيادي والإشرافي، وبعدها جاء بعد فرص الترقية والتقدم الوظيفي، وفي المرتبة الأخيرة بعد الأجور والمكافآت.

وقسم الباحث الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة فيما خصص الفصل الثاني للإطار النظري للدراسة، أما الفصل الثالث فقد خصص لاستعراض منهجية الدراسة وإجراءاتها، وتناول الفصل الرابع عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج، أما الفصل الخامس والأخير فقد عرض الاستنتاجات والتوصيات.

وتعد الدراسة حديثة في المجتمع اليمني فهي من الدراسات القليلة، التي تناولت موضوع جودة الحياة الوظيفية وأثرها في الأداء المؤسسي من خلال الولاء التنظيمي في المصارف العاملة في اليمن.

وتكمن أهمية الدراسة للمصارف في أنها ستساعد المصارف في تطبيق منهجية جودة الحياة الوظيفية باعتبارها منهجية حديثة تعمل على زيادة الانتماء والولاء، وتعزز الإبداع لدى العاملين بما يساهم في تحسين أداء المصارف، وتستطيع- أيضا- التعرف على جوانب القصور في تبني أبعاد جودة الحياة الوظيفية، بما ينعكس على الولاء التنظيمي لديها، ومن ثم على الأداء المؤسسي لهذه المصارف، إضافة إلى لفت أنظار صناع القرار في المصارف إلى أهمية تطبيق أبعاد جودة الحياة الوظيفية؛ لما لها من أثر وفاعلية في الارتقاء بقدرات هذه المصارف، والقيام بمهامها المطلوبة.

واستنتجت الدراسة وجود تأثير لجودة الحياة الوظيفية بأبعادها (المشاركة في اتخاذ القرار، السلوك القيادي والإشرافي، الاستقرار والأمان الوظيفي، العلاقات الاجتماعية، الأجور والمكافآت، فرص الترقية والتقدم الوظيفي) في الولاء التنظيمي وفي الأداء المؤسسي، وأيضا وجود تأثير لجودة الحياة الوظيفية بأبعادها (وجود تأثير لجودة الحياة الوظيفية بأبعادها (المشاركة في اتخاذ القرار، السلوك القيادي والإشرافي، الاستقرار والأمان الوظيفي، العلاقات الاجتماعية، الأجور والمكافآت، فرص الترقية والتقدم الوظيفي) في الأداء المؤسسي من خلال الولاء التنظيمي كمتغير وسيط.

د. مفضل عبدالجليل

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير بيئة عمل تشعر العاملين بالاستقرار والأمان الوظيفي، والتعامل مع العاملين بعدالة وإعطائهم فرصا متساوية للترقية والتقدم الوظيفي؛ مما سيساعدهم على أداء أعمالهم بكفاءة، وإيجاد نظام واضح للترقيات في المصارف مبني على كفاءة الأداء للعاملين من خلال معايير ومؤشرات لقياس الأداء، وضرورة العمل من قبل المصارف على تعزيز شعور العاملين بالاستقرار الوظيفي، وتعزيز مفهوم جودة الحياة الوظيفية بأبعادها لجميع العاملين في المصارف؛ لما لها من أثر على التنظيمي والأداء المؤسسي، وضرورة التعامل مع العاملين بعدالة وإعطائهم فرصا متساوية للترقية والتقدم الوظيفي، وضرورة تعزيز العلاقات الاجتماعية من خلال إعداد البرامج الاجتماعية والترفيهية والرحلات العائلية، وإقامة برامج تدريبية للعاملين في الأنظمة لصقل مهاراتهم وتطويرهم ليتمكنوا من أداء الأعمال بكفاءة وفاعلية، والعمل على ربط الأجور والمكافآت والعلاوات الدورية بنظام تقييم الأداء وذلك؛ لتحفيز العاملين وزيادة إبداعهم في العمل، وتعزيز ثقافة الولاء للمصرف من خلال الاهتمام بتطوير الموظفين بمختلف الطرق والأساليب الحديثة؛ مما يزيد رضاهم ويدفعهم للحرص على البقاء في أعمالهم، وأخيرا أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف اليمنية بقياس رضا العاملين بشكل دوري؛ لما له من أثر في تحقيق الولاء التنظيمي والأداء المؤسسي، والوقوف على أسباب عدم الرضا والعمل على التغلب عليها.

دراسة لصندوق النقد العربي:

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية

المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تخفض أسعار الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي على صعيد الأنشطة البحثية لمواكبة المستجدات الدولية والإقليمية، أعد الصندوق دراسة حول (التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية)، حيث تستهدف الدراسة الوقوف على الأثر الاقتصادي لانتشاره على الصعيدين الدولي والعربي، وإبراز الجهود الدولية والإقليمية لتجاوز تداعياته.

تناولت الدراسة الأثر على الاقتصاد العالمي الذي يشهد نموه تباطؤاً في حد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحديات القائمة التي كانت تواجهه المتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، والمخاطر الجيوسياسية. في هذا السياق، تطرقت الدراسة إلى تأثير انتشار الفيروس على النمو العالمي، والتجارة الدولية للسلع والخدمات، وسوق النفط العالمي، إضافة إلى سوق العمل. من ثم أشارت الدراسة إلى الجهود الدولية المبذولة في سبيل الحد من انتشار الوباء ودور الحكومات والمصارف المركزية في ذلك.

وتناولت الدراسة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، بسبب تراجع مستويات الطلب العالمي من جهة وتأثير الفيروس على عدد من القطاعات الانتاجية والخدمية المهمة في الاقتصادات العربية من جهة أخرى.

وتوقعت الدراسة تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة انتشار الفيروس من خلال عدة قنوات لعل أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساهم بنحو ٤٨ في المائة من الطلب الكلي في الدول العربية علاوة على تأثر الانتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ونبهت الدراسة من تراجع ا لإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس وحالات إغلاق الأسواق والمناطق الترفيهية، وهو ما سينعكس على بعض الاستثمارات في المرحلة المقبلة.

من جانب آخر، تطرقت الدراسة إلى السياسات الاقتصادية والإجراءات الاحترازية التي تبنتها الحكومات العربية للحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن الفيروس على النشاط الاقتصادي، حيث تحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية كورونا وباءً عالمياً، من خلال القيام بمجموعة من الاجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لحفز مستويات الطلب الكلي باعتماد حزم تحفيزية قدرت قيمتها حتى تاريخه بنحو ١٨٠ مليار دولار أمريكي (بما يعادل ٩,٥ في المائة من الناتج العربي الإجمالي).

كما لجأت بعض الدول العربية إلى إنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص، بينما لجأت دول أخرى لإنشاء صناديق تكافلية للحد من انتشار الفيروس، تتلقى من خلالها التبرعات من مواطنيها في الداخل والخارج.

> **توقعات بتأثر مستويات النشاط الاقتصادي من خلال تأثر الطلب وتراجع ا لإنفاق الاستهلاكي والاستثماري**

كما كثفت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تدخلاتها لحفز الطلب الكلي والتخفيف من أثر صدمة العرض من خلال إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة تراوحت ما بين ١,٥ إلى ٣ نقاط مئوية، كما لجأت إلى المزيد من تيسير السياسة النقدية من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، إضافة إلى عدد من التدابير الأخرى على صعيد السياستين النقدية والاحترازية الكلية التي ترمي إلى تخفيف الأثر على القطاعات المتضررة والفئات الهشة.

من جهتها، ركزت وزارات المالية على تعزيز مخصصات القطاع الصحي ودعم شبكات الحماية الاجتماعية من خلال العديد من البرامج التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في القطاع الخاص الرسمي. كما انصب جانب من تدخلاتها على تعزيز الإنفاق الرأسمالي لا سيما فيما يتعلق بالمشروعات كثيفة العمالة بهدف تقليل معدلات البطالة وحفز جانب الطلب الكلي، علاوة على عدد من التدخلات الأخرى التي أشارت إليها الدراسة.

بدأ اليمن يتحسس أهمية وسائل الدفع الالكترونية في وقت مبكر نتيجة أزمة السيولة التي كان لها الآثر الكبير في تداخل الأزمات..

وفي ظل أزمة السيولة اتجهت الكثير من البنوك اليمنية إلى تبني خدمات الكترونية تحد من حدة هذه الأزمة وتمكنها من تقديم خدماتها لعملائها..

الآن تبرز الحاجة إلى التعامل بالنقد الالكتروني أكثر من أي وقت مضى بفعل انتشار فيروس كورونا الذي ينتقل بالملامسة وباتت التعاملات بالعملات الورقية بيئة خصبة لانتقال هذا الوباء، ووجد العالم نفسه مضطراً إلى التخفيف من التعاملات بالعملات الورقية وانتهاج وتطبيق خدمات الكترونية تمكن الناس من القيام بمختلف المعاملات المالية بدون تبادل الأوراق النقدية..

في هذا الملف تتنوع المعلومات التي تتحدث عن النقود الالكترونية وتجربة البنوك اليمنية معها..

أعد الملف / قائد رمادة

بدأها اليمن مبكراً..

وسائل الدفع الالكترونية.. وقتها الآن

البنوك اليمنية وتجربة وسائل الدفع الإلكترونية

أولت الكثير من البنوك اليمنية مسألة الأتمتة والتعاملات المصرفية الإلكترونية وتقديم خدمة مالية عبر أحدث وسائل الاتصال اهتماما كبيرا، كونها أكثر فاعلية ونجاحاً في الوقت الراهن.

وعبر تطبيق النقود الالكترونية، التي تستخدمها بعض البنوك اليمنية عبر الهواتف الذكية يستطيع المستخدم إدارة حسابه، الذي هو رقم هاتفه في تلقي التحويلات أو دفع الفواتير والمشتريات أو التحويل والإيداع والسحب، وهو جالس في مكانه وفي أي وقت.

وتعد وسائل الدفع الإلكترونية واحدة من الابتكارات، التي أفرزها التقدم التكنولوجي، ويلعب التطور التكنولوجي دوراً حيوياً في حياة البشر وتمتد آثار هذا التطور إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، ولقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة، التي أفرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكترونية، والنقود الإلكترونية.

وفي اليمن استفادت بعض البنوك من هذه الخدمة واعتمدتها، ولاقت هذه الخدمة ارتياحا كبيرا وتقبلا واسعا من قبل المجتمع، وأقبل عليها منذ تدشينها، كونها البديل الآمن وخاصة في ظل كثرة السرقات والنهب.

موبايل موني.. كاك بنك

منتج موبايل موني هو خدمة الكترونية أطلقها بنك التسليف التعاوني والزراعي ويمكن من خلاله تحويل واستقبال الأموال وتسديد الالتزامات من فواتير ومشتريات من أي مكان وفي أي وقت، وبدون ضرورة فتح حساب بنكي وإنما عبر رقم الجوال الخاص بالعميل وباستخدام رسائل SMS أو عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة.

تطبيق الكريمي جوال

تطبيق الكريمي جوال يساعد العملاء على إدارة حساباتهم في بنك الكريمي حيث يمكنهم من إرسال الحوالات والتحويل بين الحسابات وتبديل العملات بين حساباتهم وسداد فواتير الخدمات عبر الجوال في أي وقت إرسال الحوالات. الإيداع للحسابات. الاستعلام عن الرصيد في أي وقت. تسديد فواتير الخدمات الخاصة بهم. والعديد من المزايا الأخرى.

محفظتي..
بنك التضامن

تعتبر خدمة محفظتي إحدى الخدمات المالية التي يقدمها بنك التضامن ، وهي طريقة دفع إلكترونية تتم باستخدام الهاتف الجوال عبر تطبيق يسمى محفظتي، يقوم من خلاله المشترك بتنفيذ عملياته المالية، كالتحويل وسداد المدفوعات، والشراء من المواقع العالمية عبر هاتفه الجوال، إذ توفر لك كمستخدم فرصة إدارة جميع حركاتك المالية من هاتفك الجوال وبطريقة سهلة، آمنة وسريعة، في أي وقت وأي مكان.

خدمة النقود الالكترونية «بيس»
بنك الأمل للتمويل الأصغر

هو عبارة عن مخزون نقدي يتم إدارته عبر الهاتف المحمول لعميل دون الحاجة إلى حساب بنكي ، ومثل رقم تلفون العميل هو رقم حسابه الالكتروني في بنك الأمل ، ويمكن للعميل من خلالها تنفيذ عمليات الشراء والتحويل وسداد الفواتير مباشرة من هاتفه عبر التطبيق الخاص بالخدمة أو عبر الرسائل القصيرة SMS .

ريال موبايل
شركة يمن موبايل للهاتف النقال

هي خدمة تحصيلات الكترونية وشحن فوري تقدمها شركة يمن موبايل لجميع مشتركيها، يتم من خلالها تغذية رصيد إلكتروني للمشترك بحساب مستقل عن رصيده العادي، وبنفس رقم الموبايل، ويستطيع المشترك سداد ودفع رسوم الخدمات والباقات لأرقام يمن موبايل ، وكذلك سداد فواتير خدمات الاتصالات والخدمات العامة (الهاتف الثابت، الأنترنت، الكهرباء، المياه...) وبالإمكان تحويل الرصيد الالكتروني لمشترك آخر لاستخدامه في سداد الفواتير.

فلوسك.. بنك اليمن والكويت

(فلوسك) هي خدمة نقد إلكتروني، مقدمة من بنك اليمن والكويت، تمكن العملاء من استخدام نقوده وتنفيذ معاملاته المالية بطريقة سهلة وسريعة وآمنة عبر هاتفه المحمول (هاتف ذكي أو عادي) دون الحاجة إلى أن يكون لديك حساب بنكي ، وهي خدمة مقدمة بالتعاون بين شركة كواليتي كونكت - المتخصصة في مجال تقنيات وأنظمة الخدمات المالية الالكترونية- وبنك اليمن والكويت بموجب ترخيص البنك المركزي اليمني بهدف تعزيز الشمول المالي وإيصال الخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر شريحة من المواطنين بجودة وأمان وتكلفة مناسبة.

سبأ موبايلي.. بنك سبأ الإسلامي

خدمة مقدمة من بنك سبأ الإسلامي، تمكن العملاء والجمهور من تسديد فواتير استهلاك خدمات الهاتف المحمول والأنترنت والهاتف الأرضي وفواتير تيليمن الدولية والكهرباء والمياه والعديد من الخدمات المصرفية بحماية كاملة لإجراء العمليات المصرفية بكل سهولة ومن أي مكان في العالم.

موبايل مصرفي.. البنك اليمني للإنشاء والتعمير

هو تطبيق للجوال / للأجهزة الذكية، مقدم من البنك اليمني للإنشاء والتعمير، يمكّن العميل من إجراء عملياته المصرفية من خلال الجوالات الذكية والأجهزة اللوحية في أي وقت ومن أي مكان.

قدمت جمعية البنوك اليمنية ورقة عمل حول أهمية استخدام الريال الإليكتروني، وذلك كبادرة منها لتعريف الناس بأهمية الدفع الإليكتروني في حلقة نقاشية، وكذلك تحقيق الشمول المالي ، تعزيز الثقة لدى الجمهور، وعودة الودائع لدى البنوك، وحل أزمة السيولة، وعليه تحسن وتعافي القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام.. ولأهمية هذه الورقة فإن المجلة تعيد نشرها.

وسائل الدفع الإلكترونية ستعمل على حل أزمة السيولة وتحسن وتعافي القطاع المصرفي

أكرم الجرموزي*

تعتبر جمعية البنوك جمعية مستقلة تمثل جميع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية وتعمل جاهدة على حل جميع القضايا والعوائق المتعلقة بالبنوك كما تعمل بالتنسيق فيما بينها وبين البنك المركزي والأطراف ذات العلاقة بشكل مهني لتحسين جودة الخدمة المصرفية ومنها أنظمة الدفع الإلكتروني.

وانطلاقاً من الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة في تجاوز أزمة السيولة النقدية للعملة المحلية عبر وسائل التداول الإلكترونية الحديثة للنقود في رفع معدل التداول الإلكتروني بين الجمهور، وتحقيق الشمول المالي ، ونظرا للتطور التقني في العصر الحديث ومنها ما يتعلق بالخدمات في مجالات الاتصال وعالم المال والأعمال؛ فقد ظهر استخدام (النقود) الريال الإلكتروني عبر الهاتف المحمول بتقنياته وتطبيقاته كأحدث وسيلة في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، التي تعمل تحت التصنيف المالي والأداء من أو عبر جهاز المحمول بدلا من الدفع نقداً أو بشيك أو عبر بطاقات الائتمان، وأتاح تطور أجهزة الهاتف المحمول، واستخداماتها إلى تقديم خدمات مصرفية، من خلال الهاتف المحمول مثل التحويل بين البنوك الكترونياً .

بمعنى آخر استخدم الهاتف المحمول كقناة لإجراء معاملات مع المصرف، الذي ينتمي إليه العميل، ثم ربط العميل بالخدمات الأخرى المتاحة، مثل : استخدام الهاتف المحمول لتخزين أو الاحتفاظ بقيم مالية، وتحويلها الى الآخرين للوفاء بمتطلبات مالية.

وقد ساهم انتشار هذه الخدمة في تقديم خدمات مالية أساسية لكثير من الأفراد ممن لم يكن لهم أي اتصال بالقطاع المصرفي، أو لم تتم تغطيتهم بالخدمات المصرفية، ويعد استخدام النقود الإلكترونية (الريال الإلكتروني) كأحد وسائل الدفع، التي ستساعد البنوك على جذب أكبر عدد ممكن من الأفراد والشركات لدى القطاع المصرفي، وكذلك تحقيق الشمول المالي ، وتعزيز الثقة لدى الجمهور وعودة الودائع لدى البنوك وحل أزمة السيولة، وعليه تحسن وتعافي القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام.

المحور الأول: ماهية النقود الإلكترونية

تعني وحدات إلكترونية ذات قيمة نقدية، تعادل كل وحدة ريال يمني فقط دون غيره من العملات الأخرى، يصدرها بنك يعمل في اليمن، وهذه الوحدات تمثل التزاما على البنك المُصدر لها، وذلك شريطة استلام البنك قيمة النقد (بالريال اليمني) لا تقل عن قيمة وحدات النقود الإلكترونية،

ويكون لهذه الوحدات المحددات التالية :.

١- مخزنة على أجهزة أو وسائط إلكترونية أو مغناطيسية .

٢- مُصدرة، شرط استلام المُصدر قيمة النقد، وأن لا تقل عن قيمة النقود الإلكترونية.

٣- تقبل على أنها وسيلة دفع من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين، من غير المُصدر لها، وقابلة للاستبدال إلى النقد.

ومن الشروط الهامة جداً للنقود الإلكترونية قبولها لدى جهات أخرى غير الجهة المُصدرة، وأن تقوم الجهة المُصدرة باسترداد تلك النقود الإلكترونية، ودفع قيمتها المكافئة من النقد التقليدي عند الطلب، ويظل هذا الشرط فارقاً جوهرياً بين النقد الإلكتروني وبين الوحدات الزمنية للبث (Air time units) لخدمات شركة المحمول، التي لا يجوز استردادها مرة أخرى من الشركة ولكن يجب استهلاكها في مقابل خدمات الشركة والسؤال، الذي يطرح نفسه هو.

ما قيمة النقود الإلكترونية وعلاقتها بالعملة التقليدية؟

تُصدر النقود الإلكترونية بقيمة مساوية لعملة دولة الإصدار، تحت قواعد تحكم عملية الإصدار بهدف الحفاظ على عملة الدولة، وألا يتم العبث بها بسبب إصدار النقد الإلكتروني من قبل جهات غير معنية بالسياسة النقدية، وبالتأثير على قيمة العملة، ومن أهم تلك القواعد منع الجهات المُصدرة من منح فائدة على الأموال الإلكترونية المودعة؛ لعدم إعطائها الفرصة؛ لخلق نقد جديد، وذلك لأنه إذا كان المبدأ أن أي نقد إلكتروني يتم إصداره هو؛ مقابل نقد حقيقي تم إيداعه، وبالتالي فلا يمكن أن يتم خلق نقد إلكتروني جديد بدون إيداع نقد حقيقي، حتى لو كان خلق النقد الإلكتروني يتم في صورة منح فائدة على النقد المودع، والهدف الأهم من هذه القاعدة هو الحفاظ على الثقة بالنقد المُصدر الحقيقي، وبالتالي الحفاظ على قيمة النقد الحقيقي من التلاعب بسبب النقود الإلكترونية المصدرة من أي جهة غير البنوك المركزية، والقاعدة الثانية الأكثر شيوعاً هي عدم منح ائتمان مقابل النقد الإلكتروني؛ للحد من التضخم النقدي، كما حدد في قرار المحافظ رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ م، بشأن القواعد التنظيمية؛ لتقديم المؤسسات المالية خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، الذى قضى بأن تكون رأس مال الشركة المالية مليارى ريال يمني مودع لدى إحدى البنوك ، مع تأمين نقدي بمبلغ ٢٠٠ مليون ريال يمني مودع لدى البنك المركزي ، كما يعتبر هذا القرار أو التعميم المنظم للإصدار النقدي الإلكتروني من قبل الشركات المالية وشركات الاتصالات بجانب البنوك العاملة في هذا المجال إنطلاقاً للرؤية الاستراتيجية والمسار الصحيح لذلك.

المحور الثاني : أهمية وأهداف استخدام النقود الإلكترونية

أصبح من أهم المؤشرات لقياس النمو

خدمات الدفع الإلكتروني عبر المحمول من أهم الوسائل حالياً لدمج الفقراء وذوي الدخل المحدود في النظام المالي

الاقتصادي والاجتماعي قدرة الأفراد والمؤسسات الصغيرة على استخدام الخدمات المالية، بما في ذلك فتح الحسابات ، تحويل الأموال، والحصول على قروض صغيرة؛ لتحقيق فرص النمو والوصول إلى المبتغى والهدف، خاصة في الدول النامية أو الأقل نمواً؛ حيث يصعب توفير الخدمات المالية بشكل مناسب مقارنة بالدول المتقدمة ، ومن العوامل المؤثرة في هذا المؤشر:

١- التكلفة العالية لفتح وإدارة فروع للمصارف في المناطق القروية والبعيدة .

٢- ارتفاع تكلفة إدارة الحسابات؛ مما يؤدي وبشكل عام بوضع قيود على عملية فتح الحسابات وطلب حد أدنى من الرصيد، وقد يمثل قيمة مرتفعة لفتح الحساب.

٣- استهلاك مبالغ مرتفعة كمصاريف مصرفية.

كل هذه العوامل تمثل تحديات متعددة أمام الفقراء والأفراد ذوي الدخل المحدود لفتح حسابات مصرفية، وبالتالي حرمانهم من عدد من الخدمات المصرفية المهمة.

لذا تعتبر خدمات الدفع الإلكتروني عبر المحمول من أهم الوسائل حالياً لدمج الفقراء وذوي الدخل المحدود في النظام المالي، وبهذا تكون خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول قادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الآتية:

١- الشمول المالي (Financial Inclusion)، ويقصد به تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، من خلال مزودي هذه الخدمات، ومن الأهداف الرئيسية للاشتمال المالي:-

أ) تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية؛ لتعريف المواطنين لأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (Financial & social stability) .

ب) تعزيز وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين لحقوقهم وواجباتهم.

ج)تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

٢- ارتفاع عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي:

أن عودة العملاء سواء أفراد أو شركات من خلال الاستخدام الريال الإلكتروني، كوسيلة للتبادل التجاري عبر المصارف سيعزز الثقة المصرفية لدى الجمهور؛ مما يعمل على ارتفاع الودائع داخل الجهاز المصرفي، التي بدورها تحسين وتعافي البنوك خاصة والاقتصاد عامة.

٣- تحقيق فرص نمو اقتصادي : لا شك أن الحرب على اليمن، والحصار الاقتصادي، وتداعياتهما، وما برز عنهما من أزمات قد تسبب في تدهور النشاط المصرفي، واختلال الموازين النقدية، وتسبب في انهيار سعر العملة الوطنية مساهم في ارتفاع خسائر هذا القطاع، التي طالت آثاره كافة القطاعات الاقتصادية، والجوانب الإنسانية، حيث

شهد نمو العرض النقدي حتى عام ٢٠١٨ م، بمعدل زيادة العرض النقدي بحوالي ٦٢٪ حيث ارتفع العرض النقدي من ٣١٠٦ مليار ريال سنة ٢٠١٤م إلى ٥٠٣١ مليار سنة ٢٠١٨م، الذي أدى إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، هذا من جانب، وأيضا ارتفاع الطلب على العملة الصعبة؛ مما عمل على ارتفاع سعر الدولار، الذي بدوره تكبدت البنوك خسائر شراء النقد بمعدل ٤٠٪ وأكثر (المرجع تقرير وزارة المالية لسنة ٢٠١٨).

كما أن العرض النقدي لسنة ٢٠١٨ كما ذكرنا سابقا بحوالي ٥٠٣١ مليار منها ٦٢٤ مليار ودائع تحت الطلب، و٢٠٠٩ مليار شبه النقد والنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بحوالي ٢٣٩٩ مليار ريال، ومن خلال تفعيل النقود الإلكترونية، وتقديم الخدمات المصرفية من خلالها وتعزيز ثقة المواطن اليمني بالجهاز المصرفي ككل.

٤- أن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني عبر القطاع المصرفي سيعزز الثقة لدى جميع أطراف مستخدمي أنظمة الدفع الإلكتروني، سواء مستهلك للسلع والخدمات (المستخدم) أو مقدم السلع والخدمات (شركات أو وكلاء) في حماية حقوقهم وحفظ ارصدتهم، التي ستكون تحت إشراف ورقابة قطاع الرقابة على البنوك لدى البنك المركزي.

٥- النقود الإلكترونية ستعمل على تخفيض الطلب على النقود الورقية، ولو بشكل نسبي، التي تُعاني منها بعض البنوك بسبب شحة السيولة وارتفاع كلفتها.

٦- الشراكة الحقيقية بين البنوك وبين مؤسسات وشركات الاتصالات، التي بدور الأول في تلقي الودائع، وفتح الحسابات، وهو من نشاطها الرئيسي ، بينما الثاني توفير البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني، وبالتالي قدرة البنوك في إدارة أنظمة الدفع بشكل افضل وبتقنيات عالية.

٧- خدمة النقود الإلكترونية هي خدمة مصرفية تعتمد على الهاتف النقال، حيث يكون الحساب المصرفي للعميل هو نفس رقم هاتفه المحمول؛ الأمر الذي سيمكنه من القيام بمعظم الوظائف والعمليات المصرفية .

إذا الأهداف الرئيسية من خدمات النقد الإلكترونية كوسيلة للدفع تكمن في العديد من النقاط :

١- التخلص أو الحد من استخدام السيولة النقدية الورقية.

٢- تحقيق الشمول المالي لجميع شرائح المجتمع.

٣- ابتكار وسائل دفع جديدة للمواطنين في دفع قيمة احتياجاتهم الشخصية.

٤- وسيلة مهمة جدا في السيطرة والحفاظ على السياسات النقدية الخاصة بالبنك المركزي.

٥- تعتبر عاملا مهما في إحكام السيطرة على تلاعب الصرافين بالنقد، وأسعار الصرف، وحسب منشور البنك المركزي أنه سمح بالتحويل للعملة الصعبة في النقد الإلكتروني.

٦- تساعد في وضع إطار عام للتعاملات النقدية، ووسيلة للإيفاء بمتطلبات المواطنين والتزاماتهم.

٧ - تعتبر عاملا مهما في توزيع المساعدات النقدية للضعفاء والفقراء والوصول إلى المناطق الريف، التي يصعب على البنوك الوصول إليها.

وسائل الدفع الإلكترونية ستعمل على تخفيض الطلب على النقود الورقية ولو بشكل نسبي

المحور الثالث : آلية إدارة نظام الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول

تعريف نظام الدفع / نظام إلكتروني تضعه وتشغله بنوك في اليمن؛ للدفع عن طريق الهاتف المحمول، وفقاً للقواعد بعد الحصول على ترخيص من البنك المركزي اليمني.

يقصد بإدارة النظام أي إدارة كافة الجوانب بالنظام بما فيها ملفات أصحاب الحسابات ، وملفات الحركات على الحساب، بما فيها التحويلات والإيداعات، والسحوبات المنجزة في تلك الحسابات، وفي هذا الصدد وبما أن هناك اختلاف بين النقود الإلكترونية، والنقود الورقية فإن حسابات نظم الدفع عبر الهاتف النقال، يختلف عن حسابات العملاء، لدى شركات الهاتف المحمول، حيث أن عملاء شركة الهاتف المحمول تستخدم فقط في إجراء مكالمات، أو الحصول على خدمات أخرى من الشركة، كما أن الأموال، التي تُدفع مقدماً لشركة المحمول (prepaid) هي مقابل خدمة يحصل عليها العميل، ولا يمكن للعميل استرجاع أمواله.

في حين و أن الأموال المودعة في نظام الدفع عبر الهاتف النقال مودعة على سبيل الأمانة، ولا تمتلكها الشركة، بل تبقى في ملكية العميل صاحب الحساب، وهناك ثلاثة نماذج محورية يدور حولها تقديم النماذج المختلفة لنظام الدفع عبر الهاتف النقال:

١- نموذج إدارة النظام بواسطة المصارف فقط.

يكون هذا النموذج هو المناسب في حالة وجود قطاع مصرفي متحقق من حيث إدارة المخاطر، حيث يميل القطاع المصرفي الى إدارة النظام لكونه يقع ضمن نطاق نظم الدفع القومية، وبما أن أصل نشاط فتح الحسابات وتلقي الإيداعات هو نشاط مصرفي؛ لذلك يميل القطاع المصرفي إلى إدارة النظام، ورغم أن إدارة النظام من قبل المصارف عادة ما يكون أكثر كلفة، مقارنةً بإدارته من قبل شركات الهاتف المحمول، إلا أن الميزة الأساسية في هذه الحالة هي وجود فرص لتقديم خدمات مصرفية إدارية لصاحب الحساب، وربطه بالخدمات المصرفية، الأخرى، كما أن إدارة المصارف للنظام كاملاً يتيح لها تحمل المسؤولية عن كل الأطراف المشتركة في الخدمة.

٢- نموذج إدارة النظام بواسطة شركة الهاتف النقال فقط.

تمتلك شركة الهاتف المحمول الكثير من الخبرات في إدارة مكونات مثل هذه النظام حيث أن مستخدمي النظام هم بالأصل عملاء لهذه الشركة وشبكات توزيع الخدمة أو ما يعرف بالوكلاء وهم على علاقة يومية بها والشبكة، التي تستقبل أوامر العميل بالإيداع والسحب والتحويل ومنظومتها هي الجزء المهم من البنية التحتية، التي تديرها شركات المحمول، وبالتالي فإن كل هذه العوامل لها أثر في تقديم خدمات النظام بتكلفة أقل، مقارنة مع النموذج السابق، خاصة عند تقديمه دون الاستعانة بشركات المحمول.

٣- نموذج إدارة النظام بواسطة الهاتف النقال والمصارف معاً.

يعتمد هذا النموذج على الشراكة بين المصارف، وبين شركات الهاتف المحمول من خلال الاستفادة من خبرات كل طرف وخبرته مع الأخذ بالاعتبار القوانين المنظمة لكل منهما ويكون المصرف هو المسؤول عن فتح الحساب، وتلقي الإيداعات، بينما تكون شركة المحمول مسؤولة عن إدارة الوكلاء وتوفير البنية التحتية للنظام.

وسواء كان مشغل النظام مصرفاً أو شركة هاتف محمول أو كلاهما فإن السلطات في داخل البلد تبقى هي المسؤولة على منح رخصة تشغيل النظام، إما من البنك المركزي أو مؤسسات تنظيم الاتصالات أو وزارة الاتصالات في البلد، وفي بعض الدول لا تكون مثل هذه الخدمات خاضعة لأي سلطة منظمة ، لكن الأفضل أن يخضع هذا النظام لسلطة البنك المركزي، بحيث يكون البنك المركزي الجهة الوحيدة، التي يكون لها سلطة إصدار النقد داخل الدولة، وأي إصدار لوسيلة أخرى تحتوي على قيمة مثل قيمة النقد، أو العملة المحلية، ويجب أن تتم بموافقة البنك المركزي، كذلك؛ فإن إصدار النقود الإلكترونية المستخدمة من قبل أطراف متعددة بالنظام يفترض أن هذه النقود الإلكترونية تحمل قيمة مساوية لقيمة النقد الحقيقي ، مما يتطلب موافقة البنك المركزي، ويرجع ذلك لأهمية تدخل البنك وضبط الجوانب التالية:

١- التوسع في استخدام النقود الإلكترونية دون ضوابط يمكن أن يؤدي إلى زيادة المعروض من النقد، وبالتالي حدوث تضخم، والتأثير على قيمة العملة داخل البلاد، وهذا يدخل في صميم عمل البنوك المركزية.

٢- عدم وجود ضوابط في الإصدار والتسجيل وإدارة تلك النظم يؤدي إلى وجود عدم ثقة في النقد الإلكتروني، وهذا يؤدي إلى تداعيات سلبية عديدة.

٣- عملية إصدار النقد بدون ضوابط يمكن أن تجعل المُصدر يقوم ببعض عملية التزوير بمعني إصدار نقود إلكترونية بدون غطاء من النقد الحقيقي، وهذا عمل شديد الضرر بالعملة المحلية.

- نموذج لإحدى البنوك عن الخدمات المقدمة من خلال النقود الإلكتروني بالشراكة مع شركات الاتصالات.

مزايا الخدمة (النقود الإلكترونية)

- ليس بالضرورة أن يكون لديك حساب بنكي ، وإنما يكفي أن يكون لديك هاتف محمول للاشتراك في الخدمة.
- يمكنك استقبال وإرسال الأموال، وكافة الحوالات المالية عبر الهاتف المحمول.
- سداد كافة فواتير (الهاتف ، الإنترنت ، المياه ، الكهرباء وغيرها)
- وسيلة دفع الكترونية جديدة توفر الوقت والجهد في دفع فواتير المشتريات والرسوم وغيرها.
- وسيلة لاستلام المرتبات ودفع الرسوم الحكومية.
- تضم خدمة موبايل موني مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية من خلال تقنية الرسائل القصيرة SMS أو عبر تطبيقات الموبايل.
- تمتع بالسرية العالية، وسهولة وأمان ومراعاة الخصوصية في استخدام الخدمة.
- إمكانية استخدام الخدمة بفعالية وكفاءة من أي مكان وفي أي وقت باستخدام الهاتف المحمول.

الخدمات المقدمة

عبر موبايل موني

من خلال الرسائل النصية إلى موبايل موني يمكنك الحصول على الخدمات التالية:

- تحويل الأموال من هاتف محمول إلى هاتف محمول آخر.
- ارسال واستقبال الاموال وكافة الحوالات المالية.
- سداد كافة الفواتير.
- سداد المشتريات والدفع الإلكتروني (من المواد الغذائية ، والمستلزمات المنزلية والإلكترونية والمدفوعات الحكومية ، وكذلك أقساط القروض المستحقة).
- الاستعلام عن الرصيد.
- الاستعلام عن تفاصيل آخر العمليات.
- طلب كشف حساب تفصيلي يرسل بالبريد الإلكتروني.
- توقيف الخدمة بشكل مؤقت.
- تغيير كلمة السر .

المحور الرابع :التحديات والتوصيات المقترحة لإنجاح النقود الإلكترونية:

١- ارتفاع كلفة الرسائل النصية SMS والاشتراكات السنوية الخاصة وshort Code و USSd المدفوعة لمؤسسات وشركات الاتصالات ، حيث أن الخدمة الإلكترونية تعتمد بشكل كبير على الرسائل النصية لإشعار العميل عن كل عملية قام بها ، للعلم أنها تقدم مجاناً للعميل وذلك لسعي في نشر الخدمة الإلكترونية.

٢- أن أنظمة الدفع الإلكتروني، التي تعمل عن طريق البنوك يجب أن تكون تحت إشراف البنك المركزي المباشر، وذلك للأسباب التالية:

أ- الإصدار النقدي الإلكتروني من مسؤولية البنك المركزي، وذلك لتحقيق الرقابة والتغطيات النقدية اللازمة لذلك.

ب- يجب أن تكون النقود الإلكترونية تساوي في قيمتها النقود الحقيقية المودعة لدى البنوك وهي كأمانة.

ح- طبيعة حسابات أنظمة الدفع الإلكتروني هي حسابات دفع مسبق وبالتالي لا يجوز منح ائتمان مقابل نقود إلكترونية والسبب الرئيسي في ذلك عدم قدرة البنوك في استثمار الأموال المودعة مقابل

الريال الإليكتروني وسيلة مهمة جدا في السيطرة والحفاظ على السياسات النقدية الخاصة بالبنك المركزي

النقود الإلكترونية في استثمار قصير الأجل.

٣- تعزيز المسؤولية القانونية لدى جميع أطراف التعامل أنظمة الدفع الإلكترونية في نظام « اعرف عميلك: (Know your customer) من أجل تأكيد العمليات المالية الإلكترونية في إطار المراقبة ضد الاحتيال وغسل الأموال ، وكذلك حماية أموال مستخدمي أنظمة الدفع الإلكتروني.

٤- ستساعد في حل أزمة السيولة، وذلك عبر تفعيل التبادل التجاري لمختلف أنواع السلع من خلال هذه الخدمة، وبالتالي ينخفض الطلب على النقود الورقية هذا من جهة.

٥- أيضا تواجه البنوك مخاطر السيولة في حالة طلب الوكلاء أو المستخدمين سحب حساباتهم نقد ورقي ، وعليه كما ذكرنا في البند رقم ٢ البند (ب) أن الأموال الخاصة بالنقود الإلكترونية لا يتم التصرف فيها، وتكون على سبيل الأمانة، وتكون تحت إشراف ورقابة البنك المركزي.

٦- نشر الوعي لدى المجتمع من الفائدة في استخدام الخدمات الإلكترونية من خلال إيداع الأموال في رقم هاتفة المحمول ، واستخدام الريال الإلكتروني في سدد التزاماته.

٧- أن هذه الخدمة تتمتع بكافة الضمانات اللازمة لمختلف الأطراف وبالسرية والخصوصية والأمان بدرجة عالية ، وأن أمواله مودعة لدى البنوك، وله الحرية في سحب حسابه نقداً وفي أي وقت.

٨- كما نوصي جميع البنوك والشركات المالية المصرح لها بالتعامل مع (شركة الخدمات المالية اليمنية) والمملوكة لجميع البنوك العاملة وتحت إشراف البنك المركزي، حيث أصدر البنك المركزي تعليمات في ٢٠٠٥ تتضمن أن يجب على البنوك العاملة التعامل مع (المقسم الوطني) الذي بدوره يتحقق الربط الشبكي بين البنوك؛ لتحقيق المقاصة الإلكترونية ، وحان الوقت في تفعيل هذه الشركة الوطنية والمجهزة بجميع التجهيزات التقنية؛ لتكون منصة إلكترونية للتداول بين المحافظ الإلكترونية، وبإشراف البنك المركزي، التي ستكون قيمة مضافة لخدمات النقود الإلكترونية.

هذا ما تم عرضه عليكم بصورة مختصرة عن وجهة نظر الجمعية من استخدام الريال الإلكتروني كأحد أهم وسائل الدفع الإلكتروني.

المراجع الرئيسية

- تقرير وزارة المالية الصادر لسنة ٢٠١٨.
- تجربة جميع البنوك المتعاملة مع النقود الإلكترونية.
- بنك اليمن والكويت - فلوسك.
- كاك بنك - موبايل موني.
- بنك التضامن - محفظتي.
- بنك الكريمي - ام فلوس ، الكريمي جوال.
- البنك اليمني للإنشاء والتعمير - موبايل مصرفي.
- بنك الأمل - بيس.

* مسئول الدراسات والبحوث
عضو مجلس إدارة جمعية البنوك

العملة الإليكترونية والتغلب على أزمة السيولة

رشيد الحداد

لم يعد الأخذ بالعملة الالكترونية وسيلة تبادل نقدية مثلها مثل العملة النقدية الورقية يتم استخدامها كأداة تبادل نقدية في السوق المحلية أو في الجهاز المصرفي وحسب، بل أثبت هذا النوع من العملات إنها تكتسب أهمية كبيرة لتعدد الامتيازات فيها، فعلى مدى العقود الماضية ثبت أن النقد الورقي له سلبيات كبيرة تنعكس سلباً على أداء الاقتصاديات، وعلى النمو المحلي الإجمالي، وعلى الاستقرار المعيشي والاقتصادي للشعوب، وعلى وضع التنمية ككل.

نحن هنا في اليمن عانينا من التعامل السلبي بالعملة في السوق، وارتفعت معدلات إتلاف تلك العملة إلى عشرات المليارات.. ليس ذلك وحسب، فهناك عدد من الظواهر السلبية، التي تحولت إلى مشاكل معقدة أمام السلطات النقدية وكان لها أثر سلبي كبير في إعاقة الدورة النقدية، وخروج كتلة نقدية خارج نطاق البنوك بسبب الادخار السلبي، وثقافة اكتناز كميات كبيرة من النقود الورقية في المنازل لسنوات؛ مما يتسبب بتراجع العرض النقدي من السوق، وتجميد مليارات الريالات كان بإمكانها أن تقود حراكاً اقتصادياً في السوق المحلية وأن تستخدم في تمويل مشاريع التنمية، أو تنفيذ مشاريع استثمارية ذات جدوى ونفع عام.

كنا نتحدث قبل سنوات عن وجود تريليون و٢٠٠ مليار ريال في السوق المحلية، ومع ذلك ظهرت أزمة سيولة نقدية حاول البنك المركزي التغلب عليها بتصدير قرابة ٤٠٠ مليار ريال من النقد الورقي غير المصدر لدى البنك المركزي؛ في محاولة لإنقاذ الوضع، وإعادة مسار الدورة النقدية إلى مسارها الطبيعي، اتجهت كل تلك الكتلة النقدية الكبيرة والضخمة، التي بلغت ثلاثة أضعاف ما كان البنك المركزي اليمني بصنعاء يصدره للسوق من عرض نقدي، إلى السوق الموازي.

تلك الظاهرة، التي تعد أحد عوامل تراجع حركة الاستثمارات في البلاد، وتؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في البلد ككل، تسهم في ارتفاع العجز العام في الموازنة وتدفع البنوك أو المصارف المركزية في الدول إلى تغطية العجز عبر ادوات تضخمية، مثل اللجوء إلى الدين العام الداخلي، أو الاقتراض من الخارج، أو إلى طباعة العملة ، التي يكون لها أثر سلبي على القيمة الشرائية لتلك العملة؛ فتفقد جزءا من قيمتها الشرائية؛ وهو ما ينعكس سلباً على معدل دخل الأسرة، ويرفع معدلات التضخم السعري في السوق المحلية وينتهي غالباً بإيصال البلد إلى حالة عدم استقرار، وخصوصا في الدول الديمقراطية.

تلك المشاكل، وغيرها الناتجة عن الاستخدام السيئ للعملات الورقية الوطنية، حدت منها الكثير من دول العالم عبر آلية العملة الإلكترونية، التي أثبت أنها أكثر مرونة في السوق المحلية من العملة الورقية؛ لسهولة تحويلها من حساب إلى آخر، والتداول بها في السوق المحلية، وسداد الالتزامات بها، وشراء الاحتياجات وغيرها؛ فهذا النوع من العملات الحديثة يتسم بالأمانة كونها صادرة عن البنك المركزي، أو مصارف ذات ثقة وجدارة ائتمانية كبيرة، ولها نقاط تبادل كبيرة تعزز ثقة المستخدم لهذه العملة بها.

عبر العملة الإلكترونية تمكنت دول وحكومات من التغلب على مشكلة التعامل السيئ مع العملة الورقية، وتم إيقاف عمليات الإتلاف والاستنزاف اليومي للعملة الوطنية، يضاف إلى أنها أثبتت جدارتها في إعادة مسار الدورة النقدية بين البنك المركزي أو المصرف المركزي والبنوك العاملة في السوق، وبين قطاعات الأعمال المختلفة وبمرونة شديدة تظل العملة الإلكترونية داخل نطاق الدورة النقدية، مع ضمان عدم تسربها خارج القطاع المصرفي ؛ فتساهم في رفع معدل الإيداعات في البنوك، وبالتالي تضاعف البنوك أنشطتها المختلفة، وتتمكن من رفع معدلات نموها السنوية ، وكذلك تسهم في تحسين الحركة التجارية والاستثمارية في البلد على حساب اقتصاد الظل ، وتسهم بشكل كبير في التغلب على أزمة السيولة النقدية، وتمكن الدول والحكومات من الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها، وتجاه المؤسسات والشركات .

ونظراً للجدوى الاقتصادية الكبيرة للعملة الإلكترونية متعددة المميزات والسمات، ينبغي الدفع بهذه الأداة السحرية الفاعلة، التي ربما قضت على الجوانب السلبية للعملة الورقية، التي كان يدفع ثمنها الوطن والمواطن؛ فهذا النوع من النقود لا يقبل الاكتناز خارج الدورة النقدية للقطاع المصرفي ، ويتميز بسرعة التعامل والتداول والتحويل والاستقبال والسداد دون اللجوء إلى البنوك، وشركات الصرافة في الكثير من الأحيان، ومكاتب تقديم الخدمات ، ويتسم بحماية أموال المدخرين من السرقة او السطو أو المصادرة ، كما يتيح لحامل هذه النقود الاستثمار وتحسين معدلات الدخل عبر طرق حديثة.

لذلك كانت اليمن بحاجة إلى هذا النوع من العملات الذي يتسم بالأمان كونه يأتي كبديل للنقود الورقية ويقوم بنفس وظائفها وبشكل وطريقة أسرع، ويسهم في انهاء الكثير من المشاكل الاقتصادية وبعكس العملة الورقية التي تتحول إلى أداة للإخلال بالنظام المالي والاقتصادي للبلد تتحول العملة الإلكترونية إلى عامل أساسي للاستقرار المعيشي والاقتصادي للبلد.

لمحة تاريخية عن أنظمة سعر الصرف وموقف صندوق النقد الدولي منها

إعداد / حسين حسن قعطبي *

بنظرة عارضة يبدو موقف صندوق النقد الدولي تجاه أسعار الصرف شاذا بشكل استثنائي؛ ففي عام ١٩٩٧م حث هذا الصندوق البلدان الآسيوية على تخفيض عملاتها أو تعويمها، كما أنه في عام ١٩٩٨م كان قد أقرض روسيا والبرازيل المليارات من الدولارات؛ في محاولة منه لمساعدتها في الدفاع عن سعري صرف عملتيها، إلا أنه من جانب آخر قد أثنى على هونج كونج؛ لامتلاكها مجلس عملة شديد الصرامة، وأطرى على سنغافورة لاعتمادها على تعويم مرن خاضع للإدارة، ومن المفترض عادة أن نظم سعر الصرف تؤخذ بأنها مسألة مركزية تجاه أزمات العملة؛ ذلك أن الاقتراب منها بشكل مختلف قد لا يكون مثاليا.

إلا أن الأمر ليس كذلك فالتناقض (عدم الانسجام) في مواقف صندوق النقد الدولي، يعكس الانقسام العميق بين الاقتصاديين بشأن أنظمة سعر الصرف، وبصورة أوضح فإن المهندسين الرسميين للمالية الدولية (مجموعة السبعة، مجموعة الاثنين والعشرين.... الخ) قد تجنبوا الخوض في هذا الموضوع، وهذا بسبب أن مسألة سعر الصرف قد وقعت، وأكثر من أي شيء آخر، في شرك عدم الاتفاق، الذي يمنع إصلاح المالية الدولية، وهذه المسألة - تعتبر- المجال الوحيد، حيث لا تنفع التعاقبات على تجنب أخطائها.

وفي عالم الرساميل المتحركة المتعاظم؛ فإن البلدان لا تستطيع تثبيت سعر صرف عملاتها، وفي نفس الوقت الإبقاء على سياسة نقدية مستقلة؛ لذلك عليها الاختيار بين الثقة والاستقرار، التي تقدم عبر سعر الصرف الثابت وبين الرقابة على هذه السياسة والمقترحة من جانب سعر الصرف المعوم، وتقليديا فإن العمل الحاسم لاعتماد هذا الاختيار أو ذاك لبلد ما، هو سرعة التأثر بالصدمات الخارجية، كمثل التغيرات في أسعار السلع التصديرية؛ فالعملة المعومة تسمح بالتكيف مع الصدمات الخارجية، في حين أن الأجور والأسعار المحلية في بلدان العملة المثبتة، عوضا عن ذلك ستقع تحت ضغوط.

لكن يوجد لدى أسعار الصرف المعومة إرتداً كبيراً، إذ بإمكانها تجاوز حد الاعتدال وتصبح غير مستقرة بشكل كبير، خاصة إذا كانت هناك مبالغ عظيمة من رأس المال تتدفق إلى وتخرج من بلد ما، ومثل عدم الاستقرار هذا يحمل في طياته كلفة اقتصادية حقيقية، وبالإضافة إلى ذلك يمكن للأسعار المعومة أن تقلل من ثقة المستثمرين في العملة مما يصعب مكافحة التضخم، وللأخذ بما هو أفضل في هاذين الأمرين (الأسعار الثابتة أو المعومة)، أخذت عدد من الاقتصادات الناشئة بمقترحات مهجنة تجمع بين الارتباط الرخو لأسعار عملاتها إما بعملة أجنبية واحدة كالدولار مثلا، أو بسلة من العملات.

وقبل الوقوع في المتكرر في الأزمات فإن عددا من الأكاديميين قد اتفقوا بأن تلك «المرونة المحدودة» كانت مساومة جيدة، إلا أن هذا الإجماع قد تبعثر؛ فمعظم الأكاديميين يعتقدون في الوقت الحاضر بأن الحلول الجذرية وحدها هي التي ستنجح؛ فإما ضرورة تعويم العملات بشكل آخر حر، أو جعلها مرتبطة وبشكل صارم (عبر مجلس للعملة أو حتى بشكل أفضل من ذلك - باتحاد للعملة).

ولسوء الحظ من النادر أن يتفق الأكاديميون على الحل الأمثل؛ فبالأخذ بالعلاجات، التي اقترحت «لأمراض» البرازيل، كان السيد ساشس من جامعة هارفارد، ومنذ فترة يجادل بأن الحل الأمثل للبرازيل هو الأخذ بسعر الصرف المعوم، الذي أخذت به لاحقا في يناير من عام (١٩٩٩) وبنفس القدر فإن السيد رودي دورنبوش من معهد مساشيوستس للتكنولوجيا، يرى وبعناد بأن مجلس للعملة يظل هو الأفضل.

ويفضل صانعي السياسة النقدية أن يقللوا من شأن أسعار الصرف؛ إذ أنهم يجادلون بنجاح أي من النظامين، شريطة أن يكون أي منهما مدعوما بأسس اقتصادية متينة، وهذا الموضوع قد يكون صحيحا، إلا أنه قد أصبح باليا؛ ذلك أنه بالطبع أن بلد ما سيستفيد من السياسات النقدية القوية، لكن الأحداث الأخيرة قد أظهرت بأن اختيار أي بلد لنظام سعر عملته يعكس بوضوح مدى حساسية تأثره في الأزمات؛ ذلك أن البلدان الآسيوية قد حوصرت بالمشاكل بسبب المستويات الثابتة لأسعار عملاتها، إلا أنها أيضا قد وقعت في فوضى بسبب سرعة التقلب في أسعار الصرف المعومة، التي انتقلت إليها فيما بعد.

ومن ناحية أخرى فإن العملة المعومة سوف تجبر المؤسسات والمستثمرين على وقاية أنفسهم من التقلبات، بدلا من استكانتهم لشعور مزيف من الاستقرار(مثلما كان الوضع عليه في معظم بلدان آسيا)، كما أنها ستجعل البنوك الأجنبية أكثر حذرا بشأن الإقراض، وفي نفس الوقت سوف تعطي صانعي السياسة الخيار للابتكار في شؤون سياستهم النقدية، كذلك نجد أن التاريخ هو إلى جانب توسيع المرونة؛ فمنذ منتصف السبعينات تزايد وبصورة متصاعدة عدد البلدان، التي اعتمدت حتى الآن أسعار صرف مرنة، وعلى النحو التالي:

- أنظمة أسعار الصرف للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.
- (حتى الفصل الأول ١٩٩٨م ٪ من الإجمالي)
- سعر صرف معوم خاضع للإدارة ٢٩,٧٪.- سعر صرف معوم حر ٢٥,٣٪.
- سعر صرف ثابت ٣٥,٧٪. - سعر صرف آخر ٩,٣٪.

وبالمعاينة عن قرب؛ فإن الاختيار قد لا يبدو واضحا تماما؛ فوفقا للبنك الدولي، وقعت تلك البلدان، التي لديها أسعار صرف مرنة خلال الثلاثين عاما الماضية في أزمات أكثر من تلك البلدان، التي لديها أسعار صرف ثابتة، بالرغم من أن وقع هذه الأزمات على الأخيرة، كان أكثر شدة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلال النقدي قد يكون ظاهريا أكثر مما هو حقيقيا، وذلك في البلدان النامية، التي تمتلك أنظمة مالية صغيرة الحجم.

لا بد من الحذر من سرعة التقلب

وتبقى المشكلة الأعظم في نظام العملة المعومة هي خطر سرعة التقلب، حيث أن الأسواق المالية الصغيرة لعدد من الاقتصادات الناشئة تعني أن سرعة التقلب في الصرف سوف تصبح مشكلة هيكلية، وليست مؤقتة، ويعترف أغلبية المؤيدين النشطين لأسعار الصرف المعومة بمخاطر سرعة التقلب، ويطلبون من الاقتصادات الناشئة أن لا تشجع على دخول الرساميل قصيرة الأجل، وذلك للتقليل من سرعة التقلب في سعر الصرف.

* خبير مصرفي والوكيل المساعد للبحوث والإحصاء (سابقا) في البنك المركزي اليمني

التضخم المنخفض يثير قلق البنوك المركزية الرئيسية

واجه مسؤولو البنوك المركزية من الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو، خلال اجتماعهم مؤخرا، رمالهم المتحركة الخاصة بهم والتي يتعين عليهم أن يجتازوها، إنه ذلك التضخم المخاتل.

المشكلة التي تواجه ثلاثتهم هي أن نمو الأسعار لم يعد ومنذ فترة طويلة يتحرك كما هو متوقع، إذ يحول ارتفاع أعمار السكان والتقدم التكنولوجي دون بلوغ التضخم هدف ٢٪ العزيز عليهم رغم إجراءات التحفيز الشديدة.

يقود هذا إلى إعادة تفكير عميقة من البنوك المركزية الأكثر نفوذا في العالم، تبدأ من طريقة تعريفهم لهدفهم والأدوات التي يستخدمونها لتحقيقه، في عملية تزداد إلحاحا مع تأهب العالم لمواجهة التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا. وفّر اجتماع المسؤولين الماليين لأكبر ٢٠ اقتصادا في العالم في الرياض، فرصة لجيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) وكريستين لاغارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي وهاروهيكو كورودا محافظ بنك اليابان (المركزي) لمقارنة ملاحظاتهم.

وقال مسؤول تنفيذي في أحد البنوك المشاركة في اجتماع العشرين، إن كل البنوك المركزية الرئيسية تواجه مشاكل مماثلة، بما في ذلك سبل التعامل مع تباطؤ اقتصادي جديد.

وتابع مشترطا عدم نشر اسمه، نظرا لحساسية الأمر، أنهم يبحثون هذا الموضوع منذ فترة. حان الوقت أخيرا لكي يتوصلوا إلى نتيجة ما. ولدى كورودا (محافظ المركزي الياباني) العديد من الدروس عن مخاطر التغاضي عن ضعف الأسعار لفترة أطول مما ينبغي، فقد ضخ جرعة مكثفة من التحفيز في ٢٠١٣، لم تسفر إلا عن تكلس التضخم عند مستويات أقل بكثير من هدفه البالغ ٢٪.

وفي ضوء تلك المخاطر، يعكف المركزي الأميركي على مراجعة إطار عمله، تركز على سبل تحقيق هدف ٢٪ باستخدام أدوات مثل الإفصاح عن اتجاهات السياسة النقدية في المستقبل. وفي مراجعته الخاصة، بات في حكم المؤكد أن يعدل البنك المركزي الأوروبي هدفه للتضخم، المعرف بأنه معدل لنمو الأسعار -أقل لكن قريب من ٢٪-، لكي يشير إلى أنه لا ينظر إلى ذلك المستوى كسقف. ويمكن للتضخم أن يصبح قوة مدمرة اقتصاديا وسياسيا إذا ارتفعت الأسعار سريعا جدا، لكن وتيرة متوسطة مثل ٢٪ تعتبر ضرورية لتمكين الشركات من زيادة الأجور وخلق دورة قوية للاقتصاد.

قوى صعبة

يتساءل المنتقدون ما إذا سيكون تعديل تعريف أهداف الأسعار فعالا في محاربة الرياح المعاكسة للعوامل السكانية ومبتكرات التكنولوجيا، فالمجتمعات الأكبر سنا تكون أقل استهلاكا والتقنيات الجديدة تعزز الكفاءة بتكلفة أقل.

ومعا يمكن أن يصبح هذان العاملان قوى صعبة معاكسة للتضخم، وبغية معالجة هذا، ينظر المركزي الأميركي في أفكار مثل (استراتيجية التعويض) التي يتعهد البنك المركزي بموجبها بالسماح للتضخم بتجاوز الهدف لتعويض فترات الضعف الاقتصادي.

لكن هذا سيكبل أيدي صناع السياسات في المستقبل، مما يجعلها استراتيجية عالية المخاطر. وفي غياب اختراق واضح على صعيد الأدوات الأخرى في متناول البنوك المركزية، فإن إدارة توقعات الرأي العام تصبح من أقوى أسلحتهم في الوقت الراهن.

لكن التكلفة المرتفعة من بقاء أسعار الفائدة منخفضة لفترة طويلة، من تصاعد أسعار العقارات إلى تلاشي عوائد صناديق التقاعد، لا تسمح للبنوك المركزية بأن تراوح مكانها على أمل أن يرتفع التضخم يوما ما.

وقال مسؤول بالبنك المركزي الأوروبي اشترط عدم نشر اسمه، إن الآثار الجانبية أشد الآن وأعتقد أن علينا أن نخفف من نبرة حديثنا عن المزايا التي تفوق التكاليف بكثير.

وفي رفض منها لفكرة أن أسعار الفائدة قد تظل متدنية للأبد، شبهت كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولي تقاعس صناع السياسات بضفدع لا تعي أنها تعوم في ماء يغلي تدريجيا حتى فوات الأوان.

وأبلغت مؤتمرا هذا الأسبوع، على هامش اجتماع مجموعة العشرين، أن هذه هي المخاطرة التي نواجهها.. التراكم التدريجي للدين في بيئة أسعار فائدة منخفضة لا يعطينا إشارة جيدة لكي نقفز من الماء المغلي.

المصدر: العربي الجديد

البنوك المركزية تواجه عاماً من التحديات المتصاعدة

بعد عام شهد أحد أكبر المنعطفات في تاريخ السياسة النقدية الحديثة، تأمل البنوك المركزية الآن في أن يعم السلام والهدوء على أجواء عام ٢٠٢٠، وينطبق ذلك بشكل خاص على البنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفيدرالي، اللذين يعرفان بكونهما أكثر المؤسسات النقدية قوة في العالم. ولكن عملية تحقيق السلام والهدوء أصبحت تخرج بشكل كبير عن نطاق سيطرة البنكين المركزيين، وربما تتبدد آمالهما بسهولة إذا رضخت الأسواق لأي عدد من حالات عدم اليقين متوسطة الأجل، التي يتجاوز الكثير منها حدود الاقتصاد والتمويل إلى عالم الجغرافيا السياسية والمؤسسات والظروف الاجتماعية والسياسية المحلية.

محمد العريان *

قبل نحو عام مضى، كان البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي في طريقهما لتحقيق خفض تدريجي في ميزانياتهما العمومية، التي شهدت توسعاً هائلاً، فقد رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة من المستويات التي أقرت للمرة الأولى في خضم الأزمة المالية العالمية.

وكانت المؤسستان تحاولان تطبيع سياساتهما النقدية بعد سنوات من الاعتماد على أسعار الفائدة المنخفضة للغاية أو السلبية وعمليات شراء الأصول واسعة النطاق، فقد رفع الفيدرالي أسعار الفائدة أربع مرات في عام ٢٠١٨ وألمح إلى إمكانية رفعها بشكل أكبر في عام ٢٠١٩ وأعد نفسه لعودة الميزانية العمومية إلى وضعها السابق تلقائيا، كما أن المركزي الأوروبي أنهى إجراءات التوسع ففي الميزانية وبدأ في الابتعاد عن الإجراءات التحفيزية الإضافية.

ولكن بعد مرور عام، انعكس اتجاه كل هذه التدابير، فقد قام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة ثلاث مرات في عام ٢٠١٩، بدلاً من رفعها بشكل أكثر، كما أنه وسع نطاق ميزانيته العمومية خلال الأربعة أشهر الأخيرة من العام بشكل أكبر من أي فترة مماثلة منذ الأزمة العالمية، وذلك بدلاً من خفضها.

وبعيداً عن أي إشارة للتطبيع في هيكل أسعار الفائدة، انتقل الاحتياطي الفيدرالي بقوة إلى نموذج «أسعار فائدة أقل لفترة أطول»، كما دفع البنك المركزي الأوروبي أيضاً هيكل أسعار الفائدة إلى النطاق السلبية واستأنف برنامج شراء الأصول. ونتيجة لذلك، قام الاحتياطي الفيدرالي والمركزي الأوروبي بتمهيد الطريق أمام إجراء انخفاضات عديدة في أسعار الفائدة حول العالم، مما ينتج عنه بعض من الظروف النقدية العالمية الأكثر ملائمة على الإطلاق.

كان هذا التحول الهائل في السياسات غريباً من ناحيتين، أولهما حدوث هذا التحول رغم الشعور المتزايد بعدم الارتياح داخل وخارج البنوك المركزية بشأن الأضرار الجانبية والعواقب غير المقصودة المترتبة على الاعتماد الطويل على السياسة النقدية المتساهلة للغاية، ولو أن هذا الشعور بعدم الارتياح على مدار العام نتج عن التأثير السلبى لأسعار الفائدة المنخفضة للغاية والسلبية على الديناميكية الاقتصادية والاستقرار المالي.

أما الأمر الثاني فيتمثل في أن التغيير الجذري لم يأت استجابة لانهيار النمو العالمي، ناهيك عن الركود، حيث تشير معظم التقديرات إلى أن معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٩ بلغ ٣٪ تقريبا، مقارنة بـ٣,٦٪ في عام ٢٠١٨، كما يتوقع العديد من المراقبين تحقيق انتعاشة سريعة في عام ٢٠٢٠.

وبدلاً من التحرك وفقا لمؤشرات اقتصادية واضحة، رضخت البنوك المركزية الكبرى مرة أخرى لضغوط الأسواق المالية، ويمكن أن يعتبر ما حدث في الربع الرابع من عام ٢٠١٨ مثالاً على ذلك، فقد تحرك الاحتياطي الفيدرالي بعد عمليات بيع حادة في سوق الأوراق المالية والتي بدت وكأنها تشكل تهديد لأداء بعض الأسواق في العالم.

وهناك مثال آخر لتلك الضغوط في سبتمبر الماضي، عندما استجاب الاحتياطي الفيدرالي لاضطراب مفاجئ وغير متوقع في أسواق إعادة الشراء الأوراق المالية «الريبو»، وهو قطاع سوقي متطور ومتخصص للغاية ينطوي على تفاعل وثيق بين الاحتياطي الفيدرالي والنظام المصرفي.

وهذا لا يعنى أن أهداف البنوك المركزية غير معرضة للخطر في كل مناسبة، ففي كلتا الحالتين كان من الممكن أن تتسبب الاختلالات العامة في الأسواق المالية في تقويض النمو الاقتصادي والتضخم المستقر، مما يخلق الظروف المواتية لتدخل السياسات النقدية الأكثر حدة فى المستقبل، ولهذا السبب قام الاحتياطي الفيدرالي، على وجه الخصوص، بصياغة تغيير سياساته من منطلق «التأمين».

ولكن التحديات التي تواجه محافظي البنوك المركزية لا تتوقف عند هذا الحد، فسماح الاحتياطي الفيدرالي والمركزي الأوروبي مرة أخرى للأسواق المالية بإملاء التغييرات في السياسة النقدية، يعتبر بمثابة صب مزيد من الوقود على النار المشتعلة منذ سنوات.

ومع ذلك، في ظل حالة عدم اليقين المتنامية على المدى المتوسط، لا يمكن لمحافظي البنوك المركزية افتراض ظروف هادئة في عام ٢٠٢٠، ففي الوقت الذى يمكن أن تساعد فيه السيولة الوفيرة والمتوقعة في تهدئة الأسواق، إلا أنها لن تستطيع إزالة الحواجز القائمة التي تواجه النمو المستدام والشامل.

ويعانى اقتصاد منطقة اليورو، على وجه الخصوص، من معوقات هيكلية تؤدى إلى تقويض نمو الإنتاجية، كما أن هناك عدم يقين هيكلي عميق وطويل الأجل ناتج عن التغييرات المناخية والاضطرابات التكنولوجية والاتجاهات الديموغرافية.

وعلاوة على ذلك، شهد العالم بأسره فقدان عام للثقة في المؤسسات ورأى الخبراء، فضلا عن شعور عميق بالتهميش والعزلة بين شرائح المجتمع الهامة، وأصبح الاستقطاب السياسي أكثر كثافة، كما أن العديد من الدول الديمقراطية تمر بتحولات يشوبها الغموض.

ورغم تهدئة حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين بشكل مؤقت بعد التوصل للمرحلة الأولى من الاتفاق التجاري، إلا أن مصادر النزاع الأساسية لم تُحل، كما تفاجأ العالم بتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، حيث تعهدت إيران بالانتقام من الولايات المتحدة إثر قتلها للقائد العسكري الإيراني قاسم السليماني.

ولتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاستقرار المالي طويل الأجل، تحتاج القائمة التي تنطوي على عدم اليقين إلى استجابة سياسية تتجاوز الاختصاص التقليدي للبنوك المركزية، فهي تتطلب انخراطا شاملا يمتد لسنوات عديدة تُستخدم فيه الأدوات الهيكلية والمالية العابرة للحدود.

وبدون ذلك، ستواصل الأسواق المالية توقع تدخلات البنك المركزي، التي تشير مجموعة متزايدة من الأدلة بأنها لم تصبح عديمة الفعالية بالنسبة للاقتصاد فحسب، بل إنها قد تؤدى أيضا إلى نتائج عكسية.

وسواء كانت البنوك المركزية تتجنب الأضواء هذا العام أم لا، إلا أنها قد تواجه تحديات أكبر للاستقلال السياسي ومصداقية سياسية، التي تعتبر بالغة الأهمية لمدى فعاليتها.

* المستشار الاقتصادي لمؤسسة أليانز العالمية

المصدر: البورصة نيوز

«الحوكمة الشرعية» وفقاً لخصوصية المصارف الإسلامية ومتطلبات حوكمة البنوك اليمنية

د. معـاذ السيـد *

نظراً لخصوصية عمل المصارف الإسلامية، ومسئولياتها الإضافية تجاه المساهمين، والمودعين، والدائنين، والمستثمرين، والمتعاملين ، وأصحاب المصالح الأخرى، فإن العناصر، التي ينبغي أن ترسيها البنوك الإسلامية أخذاً بدليل حوكمة البنوك اليمنية الصادر عن البنك المركزي في سبتمبر ٢٠١٣م ، وما جاء فيه من محاور ومبادئ وأطر رئيسة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، تتمثل في الآتي:

- **الالتزام:** ممارسة جميع أوجه العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **الشفافية:** جعل المعلومات على نطاق واسع معروفة ومتاحة.
- **المسئولية:** تبرير الإجراءات و/ أو القرارات.
- **العدالة:** القيام بالأعمال بصورة عادلة ومحايدة.
- **النزاهة:** أن تكون صادقة وتراعي الجانب الأخلاقي.

ولهذا يتم الحرص على الالتزام في ممارسة جميع أوجه العمل المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتحديداً الالتزام بالقرارات والفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ومن أولويات الحرص على تنفيذ الحوكمة الشرعية: تزويد هيئة الرقابة الشرعية بجميع المعلومات بصورة دقيقة وكافية وفي التوقيت المناسب، التي تساعدها في ممارسة مهامها المتمثلة بإبداء الرأي الشرعي حول الأنشطة والمنتجات والخدمات، التي تقدم للجمهور، وتقديم الحلول والبدائل للمنتجات والأنشطة، التي قد تتأثر مع ما هو مدون في اللوائح والقوانين ، والتأكد من التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ، وتكوين رأي مستقل في هذا الشأن.

بالإضافة لذلك فإن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لا بد أن تحتل موقعاً متميزاً في الهيكل التنظيمي ، ويتم تعيين أعضائها من قبل الجمعية العمومية ، وتتألف الهيئة من ثلاثة أعضاء، يخضع تكوين الأعضاء للمبادئ التوجيهية للحوكمة الصادرة عن البنك المركزي اليمني وأهمها:

- يجب أن يكون الشخص المرشح لعضوية الهيئة حاصلاً على المؤهلات العلمية المطلوبة ويكون لديه خبرة أو تجربة في مجال فقه المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة، وأن لا يقل عدد أعضاء الهيئة عن ٣ أعضاء.
- لا تضم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في عضويتها مدراء من المصرف، ولا تضم مساهمين يمتلكون ما نسبته ٥٪ من رأس مال البنك أو أكثر.
- أن يتمتع كل عضو من أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بـ(الاستقلالية، المسئولية الشخصية، العناية ، والضمير المهني، السرية).

وتتلخص أعمال هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في ما يلي:

١- مراجعة وإقرار جميع العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل وتقديم المنتجات والخدمات، بما في ذلك سياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار، وسبل التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة الإسلامية، واحتساب الزكاة، بحيث يتم إقرار جميع ما سبق قبل تنفيذه من قبل هيئة الرقابة الشرعية ويخضع لرقابتها أيضاً بعد التنفيذ.

٢. وضع دليل للسياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٣. الرفع بتقرير سنوي إلى الجمعية العمومية تبين فيه مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية.

٤. تقديم المشورة لعملاء البنك الداخليين والخارجيين.

٥. نشر القرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية التابعة للمصرف على موقعه الالكتروني، ولهيئة الفتوى والرقابة الشرعية كذلك:

- الحق في الاطلاع الكامل، ودون قيود على جميع السجلات والوثائق والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين وموظفي المصرف ذوي الصلة.
- الحق في الاستعانة بخبراء خارجيين لتقديم المشورة لها حول القضايا القانونية والمالية.
- الإشراف على برامج التدريب وأنشطة نشر الوعي الشرعي لدى العاملين، لتمكينهم من ممارسة أعمالهم بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولها أن تقترح على مجلس الإدارة إقامة الندوات والمؤتمرات، التي تعالج القضايا والمسائل، التي تهم الاقتصاد الإسلامي.
- التنسيق مع لجنة الحوكمة ولجنة المراجعة بشأن التأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أما على صعيد احتواء متطلبات الحوكمة الشرعية في مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه التابعة ، فإن أبرز ما يمكن الإشارة إليه يتلخص في الآتي:-

مجلس الإدارة

- التأكد من أن هيكل الضوابط الشرعية المعتمدة متكافئاً مع حجم وتعقيد وطبيعة عمل المصرف الإسلامي.
- الالتزام بممارسة جميع أوجه جميع العمل المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتحديد مستوى الالتزام بالقرارات والفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية في المصرف، ويجب العمل على نشرها لإطلاع الجمهور عليها.
- المصادقة على السياسات والإجراءات والأطر الملائمة؛ لضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كافة جوانب أنشطة وعمليات المصرف والمنتجات والخدمات، التي يقدمها.
- الالتزام بالحصول على رأي هيئة الرقابة الشرعية في جميع العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل وتقديم المنتجات والخدمات، بما في ذلك سياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح، وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار، وسبل التصرف في الدخل المتحقق من مصادر غير شرعية، واحتساب الزكاة، والبرامج الاجتماعية والخيرية ؛ بحيث يتم إقرار جميع ما سبق قبل تنفيذه من قبل هيئة الرقابة الشرعية ويخضع لرقابتها أيضا بعد التنفيذ.
- المصادقة على دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويجب أن يتضمن الدليل على الأقل ما يلي:

أ- آلية عرض المواضيع على هيئة الرقابة الشرعية للحصول على قرار؛

ب- نظام عمل هيئة الرقابة الشرعية؛

ج- آلية ضمان الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

- تزويد عملاء المصرف بناء على طلبهم بشرح لأي فتوى صادرة عن هيئة الرقابة الشرعية في المصرف، وتسهيل اتصال العميل بهيئة الرقابة الشرعية عند الحاجة.

لجنة المراجعة

١. تقييم فعالية وكفاية وظيفة المراجعة

الشرعية الداخلية، ومدى إسهامها في ضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (وتحديد الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية)؛

٢. الاطلاع على التقارير المعدة من قبل إدارة المراجعة الشرعية الداخلية للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

٣. الاتصال والتنسيق مع المراجع الخارجي ولجنة الحوكمة؛ للتأكد من أنه يتم إعداد التقارير من مستوى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في الوقت المناسب وبالشكل الكافي.

لجنة الحوكمة

- التركيز على خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وحماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار، التي تنص عليها العقود الموقعة معهم.

- التأكد من اعتماد وتطبيق استراتيجية استثمار سليمة؛ تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار.

- التأكد من الإفصاح الملائم لأصحاب حسابات الاستثمار في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة؛ كذلك التأكد من سلامة تنفيذ عقود الاستثمار.

لجنة الترشيح والمكافآت

- مراقبة وضمان شفافية تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وكذلك ضمان شفافية وضع سياسات رواتب ومكافآت وتعويض هيئة الرقابة الشرعية بما يتناسب مع مهامهم ومسؤولياتهم.

- التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية هيئة الرقابة الشرعية.

- اقتراح مكافآت وتعويضات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.

لجنة المخاطر

- مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والخاصة بإدارة المخاطر، وتلك الموضوعة من قبل لجنة بازل، والمتعلقة بمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية؛ بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- بالنسبة للصيغ القائمة على المشاركة والمضاربة، تمتد مسؤولية اللجنة لتشمل ضمان:

أ- وجود عملية مراجعة دورية لأداء هذه الأصول.

ب- وضع استراتيجية لتلك العمليات.

ج- إحاطة مجلس الإدارة بصورة منتظمة بأي تقدم جوهري في تلك العمليات.

وعلى صعيد التزام العاملين بجميع القرارات والفتاوى ، وتنفيذ العقود والصيغ الاستثمارية؛ وفقاً لمتطلبات الامتثال الشرعي، أو الامتثال القانوني، لم يعد خياراً بل ضرورة حتمية وتحظى بدعم مجلس الإدارة، والامتثال مسؤولية الجميع.

* رئيس لجنة الالتزام - جمعية البنوك اليمنية
مدير الامتثال ومنسق لجنة الحوكمة - بنك التضامن

بقلم الأستاذ / حسين فضل هرهرة *

كورونا يُجبر العالم على التعامل بوسائل الدفع الالكترونية

تلعب التطورات التكنولوجية دوراً مهماً في حياة الناس، حيث تمتد آثارها إلى مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وترسم لهم ملامح واقع يتغير مع هذه التطورات، وتفرض أساليب ووسائل جديدة على حياتهم المعيشية، وفي ظل هذه التطورات التكنولوجية ظهرت النقود الالكترونية كوسيلة تعامل في البيع والشراء.

إن ما يعرف بوسائل الدفع الالكترونية تزداد أهميته يوما بعد يوم، وتبرز دواعي وأسباب لأن تكون مختلف التعاملات الكترونيا، ففي اليمن مثلاً كان لشحة السيولة النقدية دورها في تغير مسار التعاملات النقدية، وبدأت أزمة شحة السيولة تطفو على السطح، الأمر الذي جعل الكثير من المؤسسات المالية تفكر في توسيع تعاملاتها بالنقد الالكتروني، من أجل تفادي شحة السيولة النقدية.

في زمن أزمة السيولة النقدية ظهرت الكثير من الخدمات الالكترونية التي تقدمها العديد من البنوك اليمنية وحظيت بتفاعل جيد من قبل العملاء، خاصة أن ذلك سيحد من طباعة المزيد من العملات الورقية والتي تنعكس سلبا على الواقع الاقتصادي وعلى قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية خاصة عندما تتم طباعة العملات بدون غطاء من النقد الأجنبي.

اليوم زادت الحاجة إلى التعاملات النقدية الالكترونية في ظل انتشار وباء كورونا الذي اجتاح العالم وأجبره على تغيير أنماط حياته وتعاملاته كون هذا الوباء ينتقل عبر الملامسة.

الأوراق النقدية باتت من الوسائل التي تتسبب في انتشار وباء فيروس كورونا، الأمر الذي جعل الكثير من الشركات والأفراد والمطاعم والعديد من الجهات الخدمية في جميع أنحاء العالم يتوقفون عن استخدام الأوراق النقدية خوفًا من أن يتسبب التعامل بالأوراق النقدية في زيادة انتشار الفيروس، فيما بعض الدول دعت مواطنيها إلى التوقف التام عن استخدام الأوراق النقدية، وتم توفير طرق ووسائل وأساليب الكترونية للدفع والحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها.

لم تقتصر عملية التحول إلى التعاملات النقدية الالكترونية بدلاً عن استخدام الأوراق النقدية على بلدان بعينها، بل طالت العالم بأسره، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية من أجل تفادي فيروس كورونا، وفي ذلك برزت كوريا الجنوبية بأنها من أبرز البلدان التي استطاعت محاصرة هذا المرض وحدت من انتشاره جراء الاجراءات الاحترازية الدقيقة، ومن بين تلك الإجراءات قام البنك المركزي الكوري بسحب جميع الأوراق النقدية من التداول لمدة أسبوعين، واضطر إلى حرق النقود الورقية في بعض الحالات.

هنا نستطيع القول بأن التعاملات النقدية الالكترونية ستنال نصيبها الأكبر بعد انتهاء (كورونا) وستحد بشكل كبير من التعاملات النقدية الورقية، وما يجدر الحديث عنه الاجراءات التي تقوم بها البنوك اليمنية من أجل تقديم خدمات الكترونية تلبي احتياجات عملاءها وتحد من التعاملات النقدية الورقية، حيث قدمت الكثير من هذه البنوك خدمات في التعاملات الالكترونية قبل ظهور فيروس كورونا الذي أجبر العالم على التوقف عن التعاملات النقدية الورقية، ونثق بأن البنوك والمصارف اليمنية قادرة على تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين معها وأن يكون لها دورها في الحد من الأزمات والارتقاء بالقطاع المصرفي والمساهمة الفاعلة في العملية الاقتصادية والتنموية.

* رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير

أرقام مضيئة وأعوام استثنائية تُرصع مسيرة كاك بنك بالتفوق المصرفي بامتياز..

سنـــوات الريـــادة

إستطاع بنك التسليف التعاوني الزراعي خلال مسيرته العملية أن يسهم في تنمية القطاع المصرفي اليمني، وأن يكون شريكاً فاعلاً في رسم ملامح الاقتصاد الوطني. تأسس البنك في العام ١٩٨٢، وحينها كانت ثمة تحديات كبيرة من الصعب أن تولد مشاريع لا تمتلك الرؤى التي تمكنها من الديمومة، وكان بنك التسليف في ذات الوقت قد درس الواقع وتحدياته ليضع خططه وأهدافه التي تؤهله لتجاوز تلك التحديات.

CAC BANK
شاركنا الريادة

مرت السنوات حاملة نجاحات مشهودة للبنك منحته صفة الريادة، حيث حقق كاك بنك إنجازات مدهشة بأرقام وحقائق تتحدث عن نفسها ليكون الرائد دوماً.

في ظل النجاحات وصلت عدد الحسابات المفتوحة إلى أكثر من ٦٤٢،٠٠٠ حساب، بإجمالي ودائع لعام ٢٠١٩م ٤٢٧،٠٣٧،٩٦٠،٠٠٠ ريال، ليقدم البنك خدماته عبر ٧٢ فرعا ومكتبا تغطي ٢٠ محافظة وبكادر وظيفي وصل إلى ١٨٤٤ موظفا، ليكون أقرب من عملائه وصل عدد صرافاته الآلية الى حوالي ١٩٠ صرافا آليا و١٧٨ نقطة بيع وحوالي ٢١٢٩ وكيلا يغطون ٢٢ محافظة و٢٨٠ مديرية.

سنوات النجاح لكاك بنك

2005 من هنا كانت الانطلاقة على أشدها للدخول لعالم المال والاعمال كبنك زراعي وتجاري يمني رائد.

تم تدشين أول خدمة الكترونية في الجمهورية اليمنية لصرف الرواتب ونشر الثقافة الالكترونية بين أفراد المجتمع وهي خدمة نقاط البيع، حيث وصل عددها لاحقا إلى أكثر من ١٢٠٠ نقطة بيع، وصاحبها إصدار أول بطاقة الكترونية للدفع المسبق في اليمن، حيث وصل عدد البطاقات الصادرة أكثر من ١٢٠ ألف بطاقة. وتماشياً مع هذا التطور دشن البنك منتج بطاقات الفيزا كأول بنك يمني يصدر هذا النوع من البطاقات بتقنية EMV.

2006 تم افتتاح ١١ فرعا جديدا، واستمرت المؤشرات جميعها بالنمو كما توضحها الأرقام.

تم تركيب أول صراف آلي لتسهيل صرف رواتب الجهات، والتي وصل عددها الى ما يقارب ١٩٠ صرافا آليا، كما دشن البنك خدمة بطاقات الدبت (الخصم من الحساب)، وقد وصل عدد البطاقات المصدرة لاحقا الى حوالي ٤٠٠ ألف بطاقة.

2007 نقلة الكترونية جديدة تمثلت في تدشين نظام السريع للحوالات كأحد أول أنظمة حوالات في اليمن. كما تم اشهار شركة الأمن والصيانة التي تقدم خدمات الامن والصيانة لجميع فروع ومكاتب البنك. وفي هذا العام قدم البنك منتجات الكترونية عديدة لأول مرة في اليمن كان أبرزها كاك أونلاين

محمد صالح اللاعي- رئيس مجلس الإدارة

الخدمة الالكترونية التي تمكن العميل من استعراض كشوفات حساباته عبر الانترنت. وخدمة كاك موبايلي كأول بنك يمني يقدم الخدمات المصرفية عبر الجوال.

2008 مازال التوسع في شبكة البنك مستمراً والمؤشرات تتضاعف، وعدد وكلاء البنك بدأ في النمو كنتيجة حتمية لأطلاق السريع للحوالات. حيث تم ربط نظام السريع للحوالات والبنك الأهلي السعودي وهو من أكبر البنوك السعودية.

تميز هذا العام بإطلاق خدمة البنك الالكتروني لأول مرة على مستوى اليمن والجزيرة العربية، حيث مثلت قيمة مضافة ومميزة للشركات لتسهيل اجراء معاملاتهم البنكية من مقرات عملهم، ليصل عدد المشتركين في الخدمة لاحقا إلى أكثر من ٥٠٠ مشترك من كبار الشركات والمنظمات والسفارات.

2009 استمر التوسع في شبكة فروع البنك ليتم اضافة ١١ فرعاً جديداً. وفي نفس العام أصبح كاك بنك وكيلاً رئيسياً لخدمة تحويل الأموال العالمية ويسترن يونيون.

2010 في مشوار المشاريع الناجحة والكيانات العملاقة ثمة أرقام مضيئة وأعوام استثنائية تُرصع مسيرتها بالتفوق المصرفي بامتياز، حيث تم اشهار كاك الإسلامي كأول بنك حكومي تجاري ينشئ قطاع الفروع الإسلامية وبرأس مالٍ وقدره مليار ريال وبإدارة تنفيذية مستقلة مع هيئة شرعية تنظم وتراقب أنشطة التمويل في كاك الإسلامي. ولاحقا وصل عدد فروع كاك الإسلامي إلى ٥ فروع.

كما تم ربط نظام السريع مع العديد من البنوك الخارجية في مناطق تواجد المغتربين اليمنيين، مثل بنك البلاد المالك لخدمة انجاز للحوالات المالية، ثم شركة بن يعلا إحدى أكبر شركات الصرافة والتحويلات في السعودية.

تم أيضا إشهار شركة كاك للتأمين برأسمال وقدره ٥٠٠ مليون ريال تم زيادتها لاحقا الى ٧٥٠ مليون وتعتبر اليوم كاك للتأمين من أكبر شركات التأمين في اليمن.

2011 تأثر البنك بسبب ما كانت تمر به البلاد من احداث إلا أن الإنجازات كانت مستمرة ولا زالت اغلب المؤشرات في نمو.

ولأن البنك يؤمن بأن الشراكات واحدة من ركائز النجاح تم ربط نظام السريع للحوالات مع شركة الانصاري للصرافة في الامارات لخدمة المغترب اليمني هناك.

2012 وبعد عام من الهبوط النسبي لبعض المؤشرات بسبب الاحداث، الا ان البنك تعافى سريعا، وعادت الانجازات من جديد والمؤشرات بدأت تعود إلى اللون الاخضر.

وايماناً بأهمية المغترب اليمني تم إطلاق باقة رحال للمغترب اليمني، تبدأ بفتح حسابات لهم عبر الوكلاء في الخارج ثم تنفيذ مختلف المعاملات البنكية من حوالات عبر نظام السريع وخدمة كاك موبايلي وبطاقات خاصة بالمغتربين.

كما تم تكريم كاك بنك من قبل كومرز بنك، وهو أكبر بنك في ألمانيا وأحد أكبر البنوك العالمية.

2013 حاز البنك على جائزة الاستثمار كأفضل بنك عامل في الجمهورية اليمنية. كما تم إطلاق خدمة الزاجل موبايل من كاك الاسلامي.

2014 تنبه كاك بنك لأهمية الصين وسعى لبناء علاقات استراتيجية مع أكبر بنوكها وهو بنك الصين، ونتيجة لذلك تم توقيع الاتفاق وتدشين العمل معه كأول بنك يمني لديه تعامل مباشر مع بنك الصين.

في نفس العام تم الربط مع شركة ريا حيث أصبح البنك هو الوكيل الرئيسي والوحيد في اليمن لخدمة حوالات ريا العالمية، كما تم توقيع عدد من اتفاقيات الشراكة مع شركات الصرافة والتحويل مثل العلاونة الأردن، اليوسف البحرين، والدوحة في قطر.

2015 تعرضت بعض فروع البنك للقصف والتدمير الكلي والجزئي. ومع ذلك استمرت العجلة بالدوران حيث قام البنك بتدشين خدمة السريع موبايلي ضمن باقة خدمات كاك موبايلي، لتسهيل عمليات تحويل الأموال من الحسابات البنكية واستلامها عبر أي وكيل لخدمة السريع، كما دشن البنك خدمة بطاقات يونيون باي وهي أكبر شبكة بطاقات عالمية، مركزها الرئيسي الصين.

2016 على المستوى الخارجي استمرت معاناة البنك حيث تم إيقاف التعامل معه من أغلب وكلائه الخارجيين. وتراجعت بعض المؤشرات لكن كعادة البنك، سرعان ما استعاد أنفاسه، حيث تم إعادة افتتاح فرعين وعدد من المكاتب.

كما تم في هذا العام تعيين الهامة المصرفية العملاقة والمعروفة أ. محمد صالح اللاعي كرئيس لمجلس إدارة البنك.

2017 بدأت المؤشرات بهجر اللون الأحمر ونظرا لأهمية الأنظمة لأي مؤسسة، فقد كان التوجه مرتكزا على تطوير وتحديث البنية التحتية الالكترونية حيث تم توسيع مركز البيانات الخاص بالبنك. ثم تدشين نظام Fraud الخاص بمراقبة تزوير عمليات البطاقات الائتمانية.

2018 استمر التعافي واللون الأخضر لازال سيد الموقف. وتم اعادة افتتاح فرع صعدة الذي دمر في عام ٢٠١٥م.

تم تدشين الموقع الإلكتروني الحديث باللغتين العربية والانجليزية والذي يتناسب مع حجم البنك ومكانته، كما تم توقيع اتفاقيات تعاون مع العديد من الجامعات اليمنية ليتم بموجبها تحصيل الرسوم الجامعية عبر نظام السريع للحوالات ولاحقا عبر موبايل موني.

2019 بدأ البنك يتحرك بوتيرة أكبر لاستقطاب عملاء جدد واللون الأخضر يزيد تألقا حيث ارتفع عدد الوكلاء الداخليين بشكل ملفت ليصل إلى ٦٤٤ وكيلا، ووصل عدد فروع البنك إلى ٧١ فرعاً بعد اعادة افتتاح فرع تعز.

موبايل موني

بادر البنك بدخول مجال النقود الالكترونية حيث قام بإطلاق منتج موبايل موني المطور داخليا وهو خدمة الكترونية تمكنك من تحويل واستقبال الأموال وتسديد التزامات العملاء من فواتير ومشتريات من أي مكان وفي أي وقت، وبدون ضرورة لفتح حساب بنكي وإنما عبر رقم الجوال الخاص بالعميل وباستخدام رسائل SMS أو عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة.

2020 ارتفع عدد الوكلاء بشكل ملفت في هذا العام بعد الربط مع كبريات شبكات الصرافة المحلية ليصل إلى ٢١٢٩ وكيلا. كما تم مؤخراً تدشين خدمة الكاردلس وهي خدمة فريدة من نوعها وتعني السحب النقدي من موبايل موني عبر الصراف الآلي دون الحاجة لأن يكون لدى المستفيد بطاقة صراف آلي أو حساب بنكي.

إرتفاع ودائع البنك إلى أكثر من ٤٢٧ مليار ريال خلال العام ٢٠١٩

١٩٠ صرافاً آلياً و١٧٨ نقطة بيع وحوالي ٢١٢٩ وكيلاً يغطون ٢٢ محافظة و٢٨٠ مديرية

موبايل موني خدمة الكترونية تمكن العملاء من تحويل واستقبال الأموال وتسديد التزاماتهم من أي مكان وفي أي وقت، وبدون فتح حساب بنكي

وزارة التخطيط تشخص حال اليمن في حال تفشي فيروس كورونا..

اليمن سيكون أمام حالة ركودٍ اقتصادي هو الأخطر عالمياً

المصارف / خاص:

منذ ما يزيد عن ٣ أشهر والاقتصاد العالمي يواجه الكثير من المخاطر الاقتصادية الناجمة عن الجائحة العالمية لفيروس كورونا، وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد أصدرت مؤخراً نشرة المستجدات الاقتصادية والتي تناولت التحديات التي يواجهها اليمن في ظل هذا الوباء.

وتقول الوزارة إن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا بصورة عامة تبرز بأنها بالغة الخطورة لاسيما في ظل طبيعة الاقتصاد اليمني المنهك والذي يتسم حالياً بمحدودية مصادر الدخل، المتمثلة بشكل أساسي في تحويلات المغتربين، بالإضافة إلى المنح والمساعدات الخارجية، وتراجع أسعار النفط و توقف معظم حقول الإنتاج وانعدام الاستثمارات الأجنبية، وتوقف إيرادات السياحة، ومن جهة أخرى اعتماد اليمن على الاستيراد بنسبة عالية تمثل حوالي من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ لتغطية احتياجاته الأساسية، وتقول الوزارة إنه من المحتمل أن يشهد العام ٢٠٢٠ نقص السلع المستوردة ومعاناة المصنعين من اضطراب حركة التجارة وسلاسة التوريد، وربما يجدون صعوبة في توفير بعض مكونات الإنتاج وقطع الغيار وصعوبة في إيجاد البديل، في حين قد يواجه الموردون صعوبات في التوريد مما يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في اسعار السلع.

انكماش الناتج المحلي الإجمالي

وتوضح الوزارة أن هذه التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لانتشار فيروس كورونا في اليمن بدأت تظهر من خلال انكماش الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الذي كان قد بدأ يتكيف تدريجياً وخاصة في عام ٢٠١٩ بعد ان انكمش في السنوات السابقة والذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة بسبب الحرب وخاصة في العام ٢٠١٥ حيث انكمش بحوالي (- ٣٠ ٪)، فمن المتوقع أن يعود إلى المعدلات السالبة مجدداً عام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا، واستمرار إجراءات الوقاية والذي سينتج عنها تداعيات عدة اقتصادية واجتماعية، كما أن من هذه التداعيات ما تشير إليه التوقعات الأولية أن الاقتصاد اليمني من المحتمل أن يسجل انكماشا يتراوح مداه ونسبته بحسب الفترة الزمنية التي تستغرقها ازمة كورونا حتى تختفي وينجح العالم في كبحها بالإضافة إلى عمق تأثيرها على النشاط الاقتصادي ذاته، وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن الانكماش المتوقع في النمو الاقتصادي في اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا يقل عن (٣.-٣) في المتوسط، واليمن قد يقترب من هذا الرقم خاصة إذا تفشى فيروس كورونا.

انخفاض الإيرادات الحكومية

كما أنه من المتوقع انخفاض الايرادات الحكومية في حال انتشار الفيروس والإجراءات الوقائية منه مما سيؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة الناجم عن تراجع الضرائب والجمارك نتيجة تراجع الإنتاج وانخفاض حجم التجارة والأعمال، ومن جانب آخر يتوقع تزايد النفقات العامة اللازمة لمواجهة الفيروس أو الوقاية منه خلال العام ٢٠٢٠، يصاحب ذلك ضعف القوة الشرائية للمواطن بصورة مقلقة للغاية.

تراجع تحويلات المغتربين نتيجة ركود بلدان الاغتراب

لا تتوقف المخاطر الاقتصادية التي يخلفها انتشار فيروس كورونا، وتؤكد وزارة التخطيط أن تحويلات المغتربين من المحتمل أن تشهد تراجعاً كبيراً في العام ٢٠٢٠، نتيجة للركود الاقتصادي الذي أصيبت به كثير من دول الاغتراب وخاصة السعودية، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض تحويلات المغتربين بنسبة قد تصل مابين (٦٠ - ٧٠٪)، وسيؤدي ذلك إلى حرمان البلد من أهم موارد النقد الأجنبي، فضلا عن حرمان العديد من الأسر التي تعيش على التحويلات من الخارج مما سيزيد من عدد السكان المحتاجين إلى المساعدات، وفي حالة انخفاض التحويلات بأكثر من المكاسب في الميزان التجاري فقد يضعف المركز الخارجي لليمن، مما يزيد من الضغوط على سعر الصرف مع التأثير على أسعار السلع.

انحسار المساعدات المقدمة لليمن بنسبة ٥٠٪

من التحديات التي يفرضها هذا الفيروس انخفاض المساعدات المقدمة لليمن في الوقت الذي تتزايد حاجة اليمن للمعونات والمساعدات، وفي ذلك يؤكد المانحون والمنظمات الإغاثية أنه لم يعد بإمكانهم وصول المساعدات الغذائية الموجهة لملايين الأشخاص خاصة وأن مناخ العمل قد تراجع بدرجة كبيرة في الأشهر القليلة الماضية، وسيكون لهذا التوجه تبعات كبيرة ليس على المستوى الإنساني فقط وإنما يمتد ذلك إلى مخزون اليمن من العملة الأجنبية، الأمر الذي سيؤدي إلى اضطراب في أسعار الصرف، وبالتالي ارتفاع

الأسعار والخدمات في البلاد، وهذا سيقلل إلى حد كبير من الوصول إلى الغذاء بين السكان الذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي ويزيد من حجم وشدة انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن المتوقع أن يزداد خطر المجاعة بسبب الآثار السلبية المركبة للخسارة الجزئية للمساعدة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، فضلاً عن التحديات التي تواجه القطاع الصحي اليمني الذي يصنف بالهش ويفتقد إلى الكثير من المعدات والمستلزمات الطبية والدواء، مما يجعل اليمن في حالة هي الأخطر في ظل تفشي فيروس كورونا.

تحت شعار «نحو بناء ثقافة مالية مجتمعية تعزز الشمول المالي»..

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ينظم (اليوم العربي للشمول المالي)

يحظى موضوع الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إدراكاً منه للفرص الكبيرة الكامنة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولا شك في أن التطورات الراهنة وتداعيات انتشار فيروس «كورونا المستجد» أبرزت بوضوح الأهمية الكبيرة للشمول المالي والحاجة لتعزيز تطبيقات الخدمات المالية الرقمية، وتوعية وتثقيف مستخدمي الخدمات المالية.

في هذا السياق، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٦، في ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهمية الشمول المالي ومحاوره لدى كافة الأطراف في الدول العربية، إلى اعتماد يوم ٢٧ أبريل (نيسان) من كل عام كيوم عربي للشمول المالي، يحتفل به هذا العام تحت شعار «نحو بناء ثقافة مالية مجتمعية تعزز الشمول المالي». يؤكد المجلس في هذه المناسبة دعمه لجهود المجتمع الدولي في تعزيز الشمول المالي ، وفي مقدمته مجموعة العشرين (G20) التي تولي اهتماماً خاصاً بدعم وصول الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية من خلال استخدام التقنيات الحديثة، إلى جانب التوعية والتثقيف المجتمعي اللذان يعززان من فرص نجاح جهود وسياسات الدول العربية في هذا الشأن.

يحرص المجلس الموقر على إيلاء قضايا الشمول المالي في الدول العربية الأهمية التي تستحقها من خلال التوجيه لإطلاق العديد من الأنشطة والمبادرات المختلفة بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة. فقد بارك المجلس قيام صندوق النقد العربي بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية بإطلاق المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية بهدف تمكين وتعزيز القدرات والإمكانيات لتذليل العقبات التي تعترض الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية. في هذا السياق، يثمن المجلس النموذج الشامل للمسوحات الإحصائية لرصد جوانب الطلب على الخدمات المالية في الدول العربية المتعلق بالخدمات المالية للأفراد والأسر والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي تم إعداده في إطار المبادرة. كما يثمن المجلس جهود الدول العربية التي قامت بإجراء المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية، ويدعو بقية الدول العربية لتطبيق النموذج بما يسهم في فهم التحديات التي تواجه الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتساعد بالتالي على تبني السياسات والاستراتيجيات المناسبة لمعالجتها. في هذا الإطار، يدعو المجلس المؤسسات الشريكة في المبادرة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لدعم توظيف التقنيات الحديثة في تعزيز وصول الشباب والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية.

كذلك يثمن المجلس الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية في سبيل النهوض بالثقافة المالية، خصوصاً الرقمية منها، ويؤكد مجدداً على ضرورة إدماج كافة فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي، خاصة منهم الشباب والمرأة ورواد الأعمال وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال تعزيز وعي كافة الفئات وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم بالأمور المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة. كما يدعو المجلس وزارات التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالي في الدول العربية إلى تعزيز الجهود المتعلقة بالتوعية والتثقيف المالي.

يؤكد المجلس على الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم والفرص الكبيرة التي تتيحها على صعيد كفاءة العمليات المالية والمصرفية، خاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال.

> **المجلس يؤكد أهمية تسريع الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية ونشر الثقافة المالية الرقمية لدى كافة فئات المجتمع**

في هذا السياق، يدعو المجلس إلى تعزيز وعي كافة فئات المجتمع بمواضيع التقنيات المالية الحديثة واتخاذ كافة السبل الكفيلة بتحقيق ذلك بالتنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة. كما يؤكد على أهمية دور مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة التي أطلقها صندوق النقد العربي في تبادل الخبرات والمعرفة حول قضايا التقنيات المالية الحديثة وبلورة الرؤى المختلفة لتنشيطها وتنظيمها في الدول العربية.

كما يتطلع المجلس إلى مواصلة تحسين مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، حيث أن الإحصاءات تعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في تعزيز الوصول للخدمات المالية في الدول العربية، إذ تشير إلى أن نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين تتوفر لهم فرصة الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية قد ارتفعت إلى ٣٧٪ في المتوسط و٢٦٪ للنساء و٢٨٪ على صعيد الفئات محدودة الدخل. على الرغم من أن هذه الأرقام قد تخفي التفاوت في هذا الشأن بين الدول العربية، إلا أنها لا تزال تبرز الفرص الكبيرة الكامنة – خاصة للمؤسسات المالية والمصرفية الخاصة – التي يمكن استغلالها لتعزيز الوصول للخدمات المالية في المجتمعات العربية.

في هذه المناسبة، أكد معالي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي على أهمية ودور الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تؤثر على النمو، وذلك من خلال حشد الموارد لزيادة معدلات الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، مشيداً بالاهتمام المتزايد الذي باتت تحظى به القضايا المتعلقة بتعزيز الشمول المالي من قبل صانعي السياسات في الدول العربية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في مواجهة تحديات الفقر والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعية. كما نوه معاليه بجهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من حيث الحرص على مواصلة إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية ذات الجودة بالتكلفة الميسرة، ومنحها الأهمية والأولوية المناسبتين في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة، ونشر ثقافة التمويل المسؤول في العمل المصرفي، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في تقديم الخدمات المالية، وتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال.

توقع البنك الدولي، في أحدث تقرير له، أن تنخفض التحويلات العالمية على نحو حاد بحوالي ٢٠٪ في ٢٠٢٠ بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا (COVID-19) وتدابير الإغلاق.
وقال البنك الدولي أن الانخفاض المتوقع والذي سيكون أكبر انخفاض في التاريخ الحديث، سينعكس بشكل كبير على انخفاض أجور ومعدلات توظيف العمالة المهاجرة، وهي الشريحة الأكثر تعرضًا لفقدان الوظائف والأجور في أي أزمة اقتصادية في البلد المضيف.

البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات بسبب كورونا

ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة ١٩,٧٪ لتصل إلى ٤٤٥ مليار دولار، مما يمثل خسارة في الموارد المالية الأساسية للأسر المعيشية الضعيفة والأولى بالرعاية.

ويأتي الانخفاض الكبير في تدفقات التحويلات في ٢٠٢٠ بعد أن وصلت التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المنخفض والمتوسط إلى رقم قياسي بلغ ٥٥٤ مليار دولار في ٢٠١٩. وحتى مع هذا الانخفاض، من المتوقع أن تصبح تدفقات التحويلات أكثر أهمية بوصفها مصدرًا خارجيًا لتدفقات الأموال المتأتية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ستتعافى وسترتفع بنسبة ٥,٦٪ لتصل إلى ٤٧٠ مليار دولار في ٢٠٢١.

ولا تزال آفاق هذه التحويلات مشوبة بعدم اليقين بقدر انعدام اليقين في تحديد أثر جائحة كورونا على آفاق النمو العالمي وعلى تدابير الحد من انتشار هذا المرض. وفي الماضي، كانت التحويلات المالية تقوم بدور في مواجهة التقلبات الدورية عندما يرسل العاملون المزيد من الأموال إلى أوطانهم في أوقات الأزمات والشدائد. ولكن هذه المرة، طال أثر هذه الجائحة جميع البلدان، وخلقت المزيد من الريبة وانعدام اليقين.

ويقول تقرير حكومي حديث صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية في حكومة الانقاذ في صنعاء ان تحويلات المغتربين اليمنيين كان لها الدور البارز في الحد من تدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية الريال اليمني.

وفي هذا الإطار أكد خبراء اقتصاد، أن تحويلات المغتربين تكاد تكون هي المصدر الرئيسي للدخل وتمويل الاقتصاد اليمني، كما تمثل المصدر الأول للنقد الأجنبي حالياً، فضلا عن كونها أداة لمكافحة البطالة وتوفر فرص عمل من خلال تمويل الاستثمارات في العقارات والبناء، و أنقذت اليمنيين من مجاعة محققة.

ويؤكد الاستاذ أحمد سعيد شماخ عضو مجلس الشورى الخبير المالي والاقتصادي أن فيروس كورونا قد شكل تهديداً كبيراً للاقتصاد العالمي وزعزع مختلف الجوانب الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر بما فيها اليمن.. حيث وسع حالة الركود الاقتصادي.. وأدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي وبنسب متفاوتة ترجع لطبيعة اقتصاد كل دولة.

والجميع يتحدث اليوم عن نقص حاد في الإمدادات الغذائية والدوائية بسبب الحضر وبقاء العمال والفنيين قيد الحجر الأمر الذي افضى إلى تعطل المصانع والشركات العامة والخاصة.. ولا يخفاكم أن اليمن خلال فترة الحرب يعتمد وبصورة رئيسية على تحويلات المغتربين والمهاجرين.. وعلى مساعدات المنظمات الإغاثية والإنسانية.. وبعض ما ينتجه اليمن محليا من السلع الزراعية والصناعية وقد نتج عن هذه الجائحة اتخاذ الكثير من البلدان تدابير تقشفية احترازية في مواجهة الفيروس أدى إلى توقف المهاجرين والمغتربين عن العمل وتراجع

تحويلاتهم للداخل وخاصة في اليمن.. وهذا بالطبع قد انعكس بصورة سلبية على الأوضاع الاقتصادية والحياتية للمواطن و الحكومة في آن واحد.. ما يحتم على صانعي القرار اتخاذ حزمة من التدابير العاجلة والاستثنائية لحماية المواطن والاقتصاد من آثار هذه الأزمة سواء المباشرة وغير المباشرة.. وبما يتناسب والنفقات العاجلة المخصصة لمواجهة هكذا ظروف.

وكون اليمن بطبيعة الحال تعاني من معدل دين عام مرتفع بلغ أكثر من ٨ترليون ريال حتى نهاية العام ٢٠١٩م.. ولذا قد تكون حسب توقعي هي الدولة الأشد تضررا بالجائحة عربياً.. وذلك لأن اليمن تعتمد في كل مشترياتها على الخارج وبنسبة لا تقل عن ٩٠٪ كما أن اليمن وخاصة خلال هذه الفترة تعتمد بصورة رئيسية على انسياب تحويلات المهاجرين والمغتربين .

و الخطير في الأمر أن غالبية المغتربين والمهاجرين يتواجدون في دول كان تفشي الفيروس فيها كبيراً والتي حسب تقارير البنك الدولي قد اتخذت تدابير وقائية استهدفت المواطنين والوافدين على السواء.. وكان استهداف المغتربين اليمنيين هو الأنكأ حيث توقف الكثير منهم عن العمل وفقدوا مصادر الدخل وبالتالي لن يتمكنوا حتى فترات لاحقة من تحويل أية مبالغ إلى الداخل.

من جانبه أ. د محي الدين الحاج أستاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء يؤكد أن تراجع تحويلات المغتربين قد أثر بدون أدنى شك على الناتج والدخل القوميين ومستوى توازن الدخل بالإضافة لمستوى التوظيف.. وترك أثره على النمو والتنمية الاقتصادية. فتحويلات المغتربين اليمنيين التي قدرت بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار شهرياً كانت تشكل جزءاً كبيراً من الدخل القومي اليمني وتسد بدون شك جزءاً من العجز في الموازنة السنوية وتضيف فرصاً استثمارية تشكل رافداً لا يستهان به في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي.. لذا فإن تراجعها قد ظهر بشكل واضح في تراجع الإنتاج من السلع والخدمات وبالتالي أدى إلى ارتفاع أسعارها في ظل تراجع مقدار المعروض منها وقد أثر ذلك على كل من الدالة الاستهلاكية(consumption func-tions) والدالة الادخارية أو ما يعرف اصطلاحا ب(saving function) حيث أن الاستهلاك زاد بسبب الزيادات السكانية وتراجع الادخار بسبب تراجع مستويات الدخول.

وإذا ربطنا هذا الأمر بأثره على الاستثمار فقد لوحظ تراجع في قيمة الأسهم وبالتالي تراجعت الحركة الاستثمارية في اليمن في المشاريع الحقيقية بينما زادت الاستثمارات الوهمية التي لم تسجل أية قيمة مضافة للمقتصد اليمني وعليه تراجع الناتج القومي إلى أقل من ٣/٢عما كان الوضع عليه قبل تراجع التحويلات.

وقد أثر ذلك أيضا على العرض النقدي وساهم ذلك في تراجع القطاع المصرفي والذي اختفى بل فقد وظيفته الأساسية في الوساطة المصرفية كما تراجع دوره في إصدار خطابات الضمان وبيع وشراء العملات وتراجع الطلب على النقود بدافع المعاملات

حجـــر

شـــمّاخ

اليمن خلال هذه الفترة يعتمد بصورة رئيسية على انسياب تحويلات المهاجرين والمغتربين

تراجع تحويلات المغتربين انعكس بصورة سلبية على الأوضاع الاقتصادية للمواطن والحكومة في آن واحد

وزاد معه مستوى المضاربة في الأسواق السوداء للعملة الأجنبية وأثر ذلك أيضا على التوازن في سوق الصرف.

وظهر ذلك التأثير بوضوح من خلال التراجع الكبير في قطاع الأعمال الذي أثر بدوره على أسواق السلع والقطاع العائلي ومن ثم على أسواق قطاع الإنتاج وتراجع بل وانعدام الادخار نتيجة تراجع الإنفاق الاستثماري بسبب تراجع تدفق التحويلات الذي أسهم في تراجع العرض الكلي والطاقة الانتاجية وبناء عليه فقد زادت معدلات البطالة وتراجعت التنمية والتوظيف مما ساهم في غياب العدالة الاجتماعية وعدم استقرار الأسعار.

بينما الدكتور أحمد حجر وكيل قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة في وزارة المالية كان أقل تشاؤماً بهذا الخصوص حيث توقع أن لا يتجاوز تراجع حجم تحويلات المغتربين اليمنيين خلال العام الحالي حاجز الـ١٥٪ من حجم التوقعات السابقة لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠م أي من نحو ٣٢٩٥مليون دولار امريكي إلى٢٨٠٠مليون دولار.. ويرجع سبب محدودية حجم التراجع في التحويلات إلى توقع أن العائدين من المغتربين سوف يسحبون كامل مدخراتهم من دول المهجر ويدخلونها إلى اليمن. وهذا ما سوف يساعد في تعويض جزء من النقص في تحويلات من لا يزالون في بلد المهجر إلى جانب تراجع حجم المساعدات الإنسانية التي خلال نفس العام بما نسبته٢٠٪كحد أقصى أي اليمن تعتمد في كل مشترياتها على الخارج وبنسبة لا تقل عن ٩٠٪ كما أن اليمن وخاصة خلال هذه الفترة تعتمد بصورة رئيسية على انسياب تحويلات المهاجرين والمغتربين من هذين المصدرين وبخسارة قد تصل إلى نحو ٩٢١مليون دولار

ويشير حجر إلى أنه عندما ضربت جائحة كورونا كل بلدان العالم وخاصة الصين وأمريكا اللتين تسيطران على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ترتب على ذلك انكماش ملموس في الاقتصاد العالمي.. وهذا كان له أثر بارز في رفع معدلات البطالة نتيجة إغلاق الكثير من المؤسسات الانتاجية أو خفض انتاج بعضها بشكل كبير. وهذا أدى بدوره إلى جانب حرب أسعار النفط الخام في السوق الدولية بين روسيا والسعودية إلى حدوث انخفاض كبير في أسعار النفط وبالتالي أسعار الأسهم في أسواق البورصة. وكان لهذا تداعيات واضحة على اقتصاد الخليج والذي يمثل عدد المغتربين فيه من اليمنيين أكثر من ٨٥٪ما جعل الجزء الاكبر من متحصلات تحويلاتهم التي تمثل بدورها ٨٥٪من إجمالي تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج.. هذا إلى جانب أن جزءاً مهماً من تمويلات المنظمات الإنسانية التي تقدم لليمن تأتي عبر دول الخليج نفسها وعليه وبحسب تقديرات الجهات الرسمية المتمثلة في لجنة الإجماليات الاقتصادية فقد تم خفض التوقعات لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لعام ٢٠٢٠م من ٣٪ إلى ١٪.

الأمر الذي يستدعي تعزيز البنك المركزي بالتعاون مع البنوك وكبار الصرافين في لتغذية النقد الأجنبي وتحقيق الاستفادة من انخفاض أسعار النفط والواردات الأخرى إلى جانب تعزيز سياسات إنعاش الاقتصاد القومي بما يحد من الطلب على الواردات وكذا زيادة ترشيد المجتمع لاستهلاكه من السلع المستوردة على وجه الخصوص. وأخيراً تعزيز كفاءة إدارة التجارة الداخلية عبر وزارة الصناعة بالمحافظة على استقرار عرض السلع في السوق المحلية وانسيابها بما يحد بدرجة كبيرة من الآثار السلبية لهذه الجائحة.

حجم أصولها ارتفع إلى ٥٢ تريليون دولار.. «فيتش»..

تحفظ مصرفي ينعش بنوك الظل

قالت مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني أنه على الرغم من تحسن الملامح الائتمانية للمصارف منذ الأزمة المالية العالمية، فإن المخاطر النظامية لم تقل. وأوضح تقرير «تداعيات الظل المصرفية على الاستقرار المالي» أن البنوك تمتعت بزيادة رأس المال والسيولة ونفذت معايير أمنية أكثر تحفظًا منذ الأزمة، ومع ذلك، فقد أدى تنظيم البنوك، وأسعار الفائدة المنخفضة، والخلفية الاقتصادية المواتية ونمو التكنولوجيا المالية إلى ارتفاع «الظل المصرفي»، أو الوساطة الائتمانية التي تحدث خارج البنوك أو غيرها من المؤسسات.

وأشارت إلى أن نمو بنوك الظل في العالم يزيد من المخاطر النظامية، وهو ما قد يؤثر في البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد، ويؤدي أيضا إلى تقليص التمويل المتاح أمام البنوك والمؤسسات غير المصرفية التي تمنح القروض، كما أنها تزيد من تذبذب أسعار الأصول.

وتضم بنوك الظل مجموعة من المؤسسات والوسطاء الماليين غير المصرفيين الذين يقدمون خدمات مماثلة للبنوك التجارية التقليدية، ولا تخضع تلك المؤسسات إلى سيطرة البنوك المركزية ولا لرقابتها، فهي مثلا لا تستطيع في حالات الطوارئ الاقتراض من البنك المركزي لسد العجز لديها، كما أن مودعيها أو المتعاملين معها لا يتمتعون بغطاء تأميني على أموالهم مثلما يخضع المودعون في البنوك التقليدية.

وذكرت «فيتش» في تقرير لها أن الوسطاء الائتمانيين أو الماليين خارج النظام المصرفي يمكنهم أن يؤدوا دورا في دعم الاقتصاد، وذلك إذا استطاعوا أن يوفروا سيولة وقروضا جديدة، وذلك يتطلب أيضا مزيدا من الشفافية لتلك الكيانات.

وأشار التقرير إلى أن أحدث إحصاء يشير إلى أن حجم أصول بنوك الظل، التي لا تخضع لرقابة البنوك المركزية وليست مؤسسات عامة أو شركات تأمين أو صناديق معاشات، يبلغ ٥٢ تريليون دولار بنهاية ٢٠١٧، ما يمثل نحو ١٣,٦ في المئة من إجمالي الأصول المالية في العالم، وذلك مقارنة بنحو ٣٠ تريليون دولار في عام ٢٠١٠. وذكر التقرير أن الولايات المتحدة بها أكبر بنوك الظل بحجم أصول وصل إلى ١٤,٩ تريليون دولار.

مشيراً إلى أن جزر الكايمن كانت من أكثر الاقتصادات المتقدمة التي شهدت فيها بنوك الظل نمواً خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧ بنسبة ٢٥,٧ في المئة، تلتها هونغ كونغ بنسبة ٢١,٤ في المئة، ثم كندا بنسبة ١٢,٢ في المئة، فيما كانت الولايات المتحدة بين أقل الدول المتقدمة التي شهدت نموا لبنوك الظل، إذ بلغت ٠,٨ في المئة، فيما تراجع أصول هذه الكيانات في بلجيكا بنسبة ٢,٨ في المئة، وفرنسا بنسبة ٠,١ في المئة، وسنغافورة بنسبة ٦ في المئة.

وفي الأسواق الناشئة، شهدت الصين أكبر نمو لتلك الأسواق لتبلغ ٥٨,١ في المئة، تلتها الأرجنتين بنسبة ٤٧,٩ في المئة، ثم اندونيسيا بنسبة ١٩,٣ في المئة، ثم البرازيل بنسبة ١٦,٩ في المئة، والهند وتركيا بنفس النسبة عند ١٥,٨ في المئة.

مازن حمود- محلل مالي ومصرفي/باريس

مجلة اتحاد المصارف العربية

بالأرقام

حجم أصول بنوك الظل

52
تريليون دولار حجم أصول بنوك الظل بنهاية ٢٠١٧، ما يمثل نحو

%13.6
من إجمالي الأصول المالية في العالم، وذلك مقارنة بنحو

30
تريليون دولار في عام ٢٠١٠

14.9
تريليون دولار حجم أصول بنوك الظل في الولايات المتحدة وتعد أكبر أصول بنوك الظل مقارنة بنظائرها في العالم

أكثر الاقتصادات المتقدمة التي شهدت فيها بنوك الظل نمواً خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧

%25.7
نسبة نمو بنوك الظل في جزر الكايمن والتي حققت المرتبة الأولى

%21.4
نسبة نمو بنوك الظل في هونغ كونغ محققة المرتبة الثانية

%12.2
نسبة نمو بنوك الظل في كندا محققة المرتبة الثالثة

%0.8
نسبة نمو بنوك الظل في الولايات المتحدة وهي الأقل بين الدول المتقدمة التي شهدت نموا لبنوك الظل

المصدر: مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني

الاستقرار الأمني للمعلومات والتحدي السيبراني

من الملفت للأنظار ذلك الاهتمام الواسع في موضوع الأمن السيبراني، فمن أجل ذلك عقدت العديد من المؤتمرات والندوات، وأثيرت النقاشات؛ حتى أخذ بعدا إداريا وتقنيا على مستوى منظمات الأعمال ومراكز الأبحاث والدراسات في أنحاء مختلفة من دول العالم، فما هو الأمن السبراني ؟

غسان الطالب *

«الأمن السيبراني هو عبارة عن مجموع الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية، التي يتم استخدامها لمنع الاستخدام غير المصرح به ، وسوء الاستغلال واستعادة المعلومات الإلكترونية ، ونظم الاتصالات والمعلومات، التي تحتويها ، وذلك بهدف ضمان توافر واستمرارية عمل نظم المعلومات وتعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات الشخصية ، ثم اتخاذ جميع التدابير اللازمة؛ لحماية المواطنين والمستهلكين من المخاطر في الفضاء السيبراني» وفي مفهوم آخر هو عبارة عن إجراءات ووسائل حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الإلكترونية، التي تسعى للوصول إلى بيانات المؤسسة والتلاعب بها أو إتلافها ،إما لأغراض تنافسية أو قرصنة الهدف منها الابتزاز المادي أو المعنوي.

فمع التطور الهائل والانتشار الكبير في استخدام أنظمة التواصل الإلكتروني والوسائل التكنولوجية الحديثة بحيث أصبح معها اعتماد الاقتصاد العالمي على هذه التكنولوجيا شبه كلي، وخاصة في مؤسساته المالية والمصرفية، وفي تنفيذ معاملاته المحلية أو مع العالم الخارجي ، ومن الطبيعي أن يكبر التحدي وتزداد الجرائم الإلكترونية وعمليات النصب والاحتيال ، وعمليات الاختراق المنظمة لبيانات هذه المؤسسات ، إذا نحن أمام تحدي كبير في المحافظة على أمن المعلومات لمؤسساتنا في الوقت الذي يزداد فيه حجم وتعقيدات الهجمات السيبرانية في مناطق مختلفة من العالم، خاصة منطقتنا العربية والإسلامية؛

حجم الخسائر التي تسببت بها عمليات القرصنة التي تعرضت لها بعض المصارف العربية تقدر بحدود الـ ٨٠٠ مليون دولار أما بالنسبة للمصارف العالمية فهي تقارب الـ٦٠٠ مليار دولار

كونها مستهلكة للخدمات الإلكترونية، وليست منتجة لها، وخاصة في قطاع المؤسسات المالية والمصرفية؛ لما تمثله من دور محوري في النشاط الاقتصادي ، وعند نجاح هذه الاختراقات أو الهجمات الإلكترونية إن جاز التعبير فإنها تلحق أضرارا فادحة بسمعة المؤسسة، وتسبب خسائر مالية ومعنوية قد يتضرر بسببها عملاء المؤسسة نفسها ، إذا يتوجب علينا أن نعمل على ضمان سير التعاملات الإلكترونية واستمراريتها في بيئة تكنولوجية آمنة، ورفع كفاءة مؤسساتنا المالية والمصرفية لمواجهة التحديات والأخطار السيبرانية، التي يمكن أن تواجهها من خلال اعتماد كافة التقنيات الوقائية، ووسائل الحماية اللازمة ضد هذه الأخطار الإلكترونية حفاظا على الاستقرار الأمني المعلوماتي لهذه المؤسسات.

المتتبع للتحديات والخسائر التي تسببت بها عمليات الاختراق والقرصنة، التي تعرضت لها العديد من المصارف خاصة في منطقة الخليج العربي يلاحظ حجم المبلغ، الذي يقدر بحدود ال ٨٠٠ مليون دولار خلال السنوات السابقة ، أما على مستوى العالم فإن مؤسساته المالية والمصرفية وبعض القطاعات الاقتصادية تتجاوز خسائرها السنوية ما يقرب ال ٦٠٠ مليار دولار، وكلما تطورت وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات طور قراصنة المعلومات والفضاء السيبراني من مهاراتهم بشكل كبير ومتسارع؛ حيث يقدر الخسائر، التي سيتسبب بها الاقتصاد العالمي مع نهاية العام ٢٠٢٥ بحوالي الـ ٣ ترليون دولار ، رقم كبير جدا ومؤثر سلبا في نفس الوقت على الاقتصاد العالمي ، ويمثل عبئا ماليا ضخما على المؤسسات المالية والمصرفية في العالم والدول المستهدفة.

صندوق النقد الدولي له تقديراته بهذا الخصوص حيث يقدر خسائر قطاع البنوك في ٥٠ دولة حول العالم تعرضت لقرصنة المعلومات قدر خسائرها بحدود ٩٪ من صافي دخل مؤسساتها المصرفية؛ لهذا أصبح من المهم جدا أخذ كافة الاحتياطات اللازمة، وتعزيز القدرات؛ لمواجهة هذه المخاطر والهجمات الإلكترونية المحتملة .

الوقت لا زال أمام مصارفنا الإسلامية؛ فهي مستهدفة كما هي بقية المؤسسات المالية والمصرفية في أنحاء العالم بهذه الهجمات الإلكترونية، وأخذ جميع الاحتياطات اللازمة؛ لمواجهة المخاطر السيبرانية ، وهي تمتلك من الخبرات والإمكانيات ما يتيح لها ذلك لحماية برامجها وبياناتها وتعزيز قدرتها التنافسية كذلك.

* باحث ومتخصص في التمويل الإسلامي- صحيفة الدستور

جمعيـــة البنـــوك اليمنيـــة

قائمـــة بالبنوك العاملة في اليمن

محدثة في ١ يناير ٢٠٢٠

(الترتيب بحسب سنة تأسيس كل مجموعة)

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	البنك المركزي اليمني		حكومي	يمني	1971م

البنوك التجارية التقليدية

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	تجاري	مختلط	يمني	1962م
02	البنك الأهلي اليمني	تجاري	حكومي	يمني	1969م
03	يونايتد بنك لمتد	تجاري	خاص	فرع لبنك أجنبي- باكستاني	1971م
04	البنك العربي المحدود	تجاري	خاص	فرع لبنك أجنبي- أردني	1972م
05	بنك اليمن والكويت	تجاري	خاص	يمني	1979م
06	بنك اليمن الدولي	تجاري	خاص	يمني	1980م
07	مصرف الرافدين	تجاري	حكومي	فرع لبنك أجنبي- عراقي	1982م
08	بنك التسليف التعاوني والزراعي	تجاري	حكومي	يمني	1982م
09	البنك التجاري اليمني	تجاري	خاص	يمني	1993م
10	بنك اليمن والخليج	تجاري	خاص	يمني	2001م
11	بنك قطر الوطني	تجاري	حكومي	فرع لبنك أجنبي- قطري	2007م

البنوك الإسلامية

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	إسلامي	خاص	يمني	1995م
02	بنك التضامن	إسلامي	خاص	يمني	1996م
03	بنك سبأ الإسلامي	إسلامي	خاص	يمني	1997م
04	مصرف اليمن البحرين الشامل	إسلامي	خاص	يمني	2002م
05	بنك الكريمي الإسلامي	إسلامي	خاص	يمني	2010م

الفروع الإسلامية

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	كاك بنك الإسلامي	فرع إسلامي	حكومي	يمني	2010م
02	بنك اليمن والكويت(الإسلامي)	فرع إسلامي	خاص	يمني	2010م
03	البنك اليمني للإنشاء والتعمير(الإسلامي)	فرع إسلامي	مختلط	يمني	2014
04	البنك الأهلي اليمني(الإسلامي)	فرع إسلامي	حكومي	يمني	2017م

البنوك المتخصصة

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	بنك التسليف للإسكان	متخصص	حكومي	يمني	1977م
02	بنك الأمل للتمويل الأصغر	متخصص	مختلط	يمني	2008م

natco
Information Tecknology

سياسة ضمان الشركة المصنعة hp لمنتجات الشرق الأوسط

إن شركة hp تمنح ضمانة لفترة سنة أو ثلاث سنوات على خلو منتجاتها التي تباع في الشرق الأوسط من الأعطال الفنية، وتشمل هذه الضمانة الإصلاح المجاني للأجهزة ضد أي عطل فني.

الأعطال التي لا تشملها ضمانة المصنع

١) الأعطال الناجمة عن سوء الإستخدام كالكسر أو سكب مادة سائلة.
٢) الأعطال الناتجة عن الظروف المناخية غير الملائمة كالأتربة أو الحرارة أو الرطوبة التي تسبب الصدأ.
٣) الأعطال الناتجة عن التعرض لجهد كهربائي عالي أو قصور في التيار الكهربائي.

قائمة المخالفات التي تؤدي إلى إلغاء ضمانة الشركة المصنعة

١) أن يكون الجهاز من المنتجات غير المدعمة في الشرق الأوسط.
٢) أن يكون الجهاز من أجهزة المستهلك (Consumer) غير المدعمة في اليمن.
٣) التغيير في مكونات الجهاز (كتغيير المعالج أو الذاكرة أو اللوحة الرئيسية أو القرص الصلب.. إلخ).
٤) فتح الجهاز أثناء فترة الضمان من قبل شخص غير معتمد من الشركة المصنعة.
٥) نزع لاصق الرقم التسلسلي للجهاز.
٦) إضافة قطع غيار تجارية.

لمزيد من المعلومات أو إستقبال الشكاوى يمكنكم التواصل معنا عبر

هاتف: 01218122/3 فاكس: 01218121

khalil.alasbahi@natco.com.ye / alia.ashem@natco.com.ye

المركز الخدمي المعتمد الوحيد في اليمن لشركة hp
شركة ناتكو لتقنية المعلومات المحدودة

natco
Information Tecknology

أربعون عاماً من التميز

هدفنا واحد

الذكرى الأربعون

بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

فروع الفراشة | فيزا كارد | خدمة الصراف الآلي | خدمة قرض سيارتي

ماستر كارد | خدمة نقاط البيع | أمريكان اكسبريس | فيزا إلكترون

خدمة القرض الحسن | خدمة الرسائل القصيرة | الويسترن يونيون | خدمة البنك الناطق

خدمة صرف المرتبات | خدمة كبار العملاء | التأمين على حياة المقترض | خدمة الإنترنت المصرفي

أربعون عاماً من التميز

خيارات عديدة

تجعل حياتك أسهل

لمزيد من الإستفسار يمكنكم الإتصال مجاناً على الأرقام : ٨٠٠٦٠٠٠ - ثابت و يمن موبايل او ٦٠٠٠ من أي-جي.أس.أم

www.ibyemen.com